القول المفحم لمن أنكر مقالة "نصحح ولا نهدم"

تأليف

أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني

الرسالة الثالثة من رسائل

الدفاع عن أهل الاتباع

حمد

الرسالة الثالثة

القول المفحم لمن أنكر مقالة: نصحح ولا نهدم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال ابن الوزير – رحمه الله تعالى – معاتبًا شيخه الذي تحول من مادح إلى قادح كاشح:

عرَفْتَ قَدْرِي ثم أنكرتَهُ فما عدا بالله مما بدا؟!
في كل يومٍ لك بي موقفٌ أسرفتَ بالقولِ بسوء البَدَا
أمسِ الثنا واليومَ سوءُ الأذى يا ليت شِعْري كيف تُضْحِي غدا؟!
يا شَيبةَ العِتْرةِ في وقته ومَنْصِبَ التعليمِ والاقتدا
قد خلع العلمُ رداءَ الهدى عليك والشيبُ رداءَ الردى
فصُنْ رداءَيْكَ وطَهِّرْهما عن دَنَسِ الإسرافِ والاعتدا

اهـ. من مقدمة «العواصم» (١/ ٢١).

وإني لأتمثَّل ببعض ما جاء في هذه الأبيات، وإلا فكثير مما ذُكِر من أوصاف المدح فيها لا ينطبق على الشيخ المدخلي، والله المستعان.

❁ ❁ ❁

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله؛ فهو المُهتدِ، ومن يضلل؛ فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله. أما بعد:

فلقد اطلعت على بعض الأوراق التي كتبها الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - وفقني الله وإياه لكل خير- والتي بعنوان **«قاعدة نُصَحِّح ولا نهدم عند أبي الحسن»**.

ولقد حاول الشيخ -كما هي عادته- أن يصفني بالقبائح والفظائع، واستخدم في ذلك سلاح التهويل، وتحميل الكلام مالا يحتمل، بل جعل الحَسَن قبيحًا، والمنقبة مثلبة، متدرِّعًا في سبيل ذلك بسلاح لا يُعَوَّل عليه في ميزان النقد العلمي، ألا وهو التدخل في الضمائر، والحكم على ما أقرره -لا من خلال كلماتي وعباراتي- ولكن من خلال ما يستقرئه هو من نيّتي، وما يطلع عليه من سريرتي، وما يجزم به من قصدي ومرادي!! ضاربًا بظاهر كلامي -بل بنص كلامي- عرض الحائط، بحجة أنه أعرف بي وبأمثالي من أهل الأهواء -كذا يدعي، سامحه الله- فكبرت كلمة تخرج من فيه، وكل إناء ينضح بما فيه!! فحسبنا الله ونعم الوكيل.

وقد درج الشيخ - هداه الله- في بعض كتاباته، على عدم إيراد نص كلامي، بسياقه وسباقه، إنما يفهم شيئًا من كلامي، ثم يضع لذلك عنوانًا من عند نفسه، كما جرى في رسالته التي أسماها: **«جناية أبي الحسن على الأصول السلفية»**!! وقد عاب عليه غير واحد ذلك، ومنهم أخونا الحمادي العدني، ذاك الرجل الموفّق -

ولا نزكيه على الله - ولقد استفدت منه ومن غيره في عدة مواضع، من هذه الرسالة وغيرها، فجزاهم الله عني خيرًا كثيرًا.

فلما أورد الشيخ في بعض رسائله كلامي؛ ظهر عُوار كلامه، وبان خطأ اتهامه، ولو لزم هذا الرجل طريق الاعتدال، وترك بُنَيَّاتِ الطريق؛ لأراح واستراح.

وإيراد لفظ الخصم فيه فوائد جمة، وآداب مهمة -لا سيما إذا ظهر شيء من حظوظ النفس في الخصومة- وقد أنكر ابن الوزير في «العواصم» (١/ ٢٣٦-٢٣٩) على خصمه، أنه لم يورد كلام ابن الوزير، وكال له الاتهامات، ولنفاسة هذا الكلام؛ أذكره بتمامه، والله الموفق لكل خير ورشاد.

قال ابن الوزير - رحمه الله-: «وقد أخلَّ السيد -أيده الله- بقاعدة كبيرة، هي أساس المناظرة، وأصل المراسلة، وهي إيراد كلام الخصم بلفظه أولًا، ثم التعرُّضُ لنقده ثانيًا، وهذا شيء لا يغفُلُ عنه أحد من أهل الدربة بالعلوم، والخوض في الحقائق، والممارسة للدقائق، وإنما تختلف مذاهب النقاد في ذلك، ولهم فيه مذهبان:

المذهب الأول: أن يورد كلام الخصم بنصِّه، ويتخلَّص من التهمة بتغيُّره ونقصه، وهذا هو المذهب المرتضى عند أمراء الفنون النظرية، وأئمة الأساليب الجدلية، وقد عاب عبد الحميد بن أبي الحديد على قاضي القضاة (!!) أنه ينقض كلام السيد المرتضى في مراسلات دارت بينهما، ولا يورد لفظه.

واعلم أن ترك كلام الخصم؛ ظُلْمٌ له ظاهر، وحيف عليه واضح؛ لأنه إنما تكلم ليكون كلامه موازنًا لكلام خصمه في كفة الميزان الذهني، وموازيًا له في جولة الميدان الجدلي؛ لأن المنفرد يرجح في الميزان، وإن كان خفيفًا، ويسبق في الميدان، وإن كان ضعيفًا، وهذا كله إذا كان للخصم كلام يُحفظ، واختيار يصح

أن يُنقض، فمن العدل بيان قوله، وحكاية لفظه، وأما إذا لم يكن له مذهب ألبتة، وإنما وُهِمَ عليه في مذهبه، ورُمِيَ بما لم يقل به؛ فهذا ظلم على ظلم، وظلمات بعضها فوق بعض.

المذهب الثاني - من مذاهب النقاد في نقد كلام الخصوم-: أن يحكوا مذاهبهم بالمعنى، وفي هذا المذهب شوب من الظلم؛ لأن الخصم قد اختار له لفظًا، وحرر لدليله عبارة،ارتضاها لبيان مقصده، وانتقاها لكيفية استدلاله، وتراكيب الكلام متفاوتة، ومراتب الصِّيغ متباينة، والألفاظ معاني المعاني، والتراكيب مراكيب المتناظرين، وما يرضى المبارز للطراد بغير جواده، ولا يرضى المرافع للبناء بغير أساسه، مع أن قطع الأعذار؛ من أعظم مقاصد النظار، وهذه الأمور (إن) لم تكن مظالم شرعية، وحقائق حسّية؛ فهي آداب بين المتناظرين رائقة، ولطائف بين المتأدبين لائقة، ومراقٍ إلى العدل والتناصف، ودواعٍ إلى الرفق والتعاطف، وكل ما خالفها من الأساليب؛ فَارَقَ حظه من هذه الآدابَ الحسان، وكل من جانبها من المتناظرين؛ علقته رائحة من قول حسان:

«إن الخلائق فاعلم شرها البدع»

إلى أن قال: «والعجب أن السيد -أيده الله- مع ما له من جلالة القدر والخطر، ومع قطع عمره في علوم الجدل والنظر؛أهمل هذا المهم الجليل، وغفل عن هذا الأصل العظيم، فظلمني حظي، ولم يأت بلفظي، حتى أحامِيَ عنه، وأبين فساد ما أخذه منه، وإنما تُقَرَّر الأمور على مبانيها، وتُفَرَّع العلوم على مباديها، والفرع من غير أصل؛ كالبناء من غير أساس، والجواب من غير مبتدأ؛ كالطُّنب من غير عمود.

أيها السيد: كم جمعت عليّ في هذه الدعاوي مظالم، ادعيت عليّ وأنا غائب، ولم تأت ببينة، وحكمت لنفسك، ولم تنصب لي وكيلًا، ولم تجعل بيني وبينك

حكمًا، فضربت ضمير الدَّعاوي على غير عمود ولا طُنُب، ورفعت سقف الحكومة على غير أساس ولا خُشُب. . ».اهـ. قلت: وما أشبه الليلة بالبارحة، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ومن أجل ذلك؛ فقد أنصف شيخ الإسلام ابن تيمية خصمه الإخنائي، فأورد كلامه بلفظه، بل قال: (. . ولكن لما كان هذا صَنَّفَ مُصَنَّفًا، وأظهره، وشهره، لم يكنْ بُدٌّ من حكاية ألفاظه، والرد عليه، وعلى من هو مثله، ممن ينتسب إلى علم ودين. . إلخ». اهـ. من «الإخنائية» (ص١١١).

والشيخ ربيع - وفقنا الله وإياه للصواب- قد أصدر عدة رسائل، تحمل هذا النَّفَس العدواني، بحجج واهية كبيت العنكبوت، بل كثيرًا ما تكون حجته عليه لا له عند التحقيق، مما يجعل القارئ ينظر للشيخ نظرة أخرى، فقد كان ممن يُزَنُّ بعلم وفهم وورع، فأنبأتنا هذه الرسائل بشيء مُخزٍ، وحال مُردٍ، وواقع مُزرٍ، فإلى الله المشتكى، وعليه التكلان، وبه المستعان.

ولقد سبق أن رددت على الشيخ بكتاب سميته: «**قطع اللَّجاج، بالرد على من طعن في السراج الوهاج**»، ناقشت فيه ادعاءات وتهاويل الشيخ بطريقة سلفية، حرصت فيها على إبراز الأدلة العلمية، وإهمال السباب والشتائم العدوانية، والأحكام الهمجية، فكان كتابًا حافلًا - ولله الحمد - بالعلم، الذي هو نقل موثَّق، أو بحث محقَّق -والفضل في ذلك كله لله وحده- ومن ثَمَّ جعل الله عز وجل لهذا الكتاب قبولًا، وأثرًا حميدًا بين طلاب العلم -ولله الحمد والمنة- كما نفر الكثير والكثير من كتابات الشيخ ربيع، التي هي قليلة البرهان، عظيمة البهتان، شنيعة ما يجرى به القلم واللسان، فكان -والله أعلم- الجزاء من جنس العمل!! ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهۡلِهِۦۚ﴾ (فاطر: ٤٣).

ومع ذلك، فلم يَرُدَّ الشيخ على ما كتبت بمناقشة علمية، فإنه إما أن يُعرض عن ذلك بالكلية، وإما أنه لم يعدل في القضية، وقد قال **شيخ الإسلام، كما في «مجموع الفتاوى» (٣٢٧/٤)**: «والمناظرة والمحاجَّة، لا تنفع إلا مع العدل والإنصاف، وإلا فالظالم يجحد الحق الذي يعلمه، وهو المُسَفْسِطُ المُقَرمِطُ، أو يمتنع عن الاستماع والنظر في طريقة العلم، وهو المعرض عن النظر والاستدلال». اهـ.

وهاأنذا أستعين بالله -جل وعلا- في الرد على الشيخ في هذه الرسالة، على رسالته الآنفة الذكر، وسميتُ ردي هذا بـ**«القول المُفحِم، لمن أنكر مقالة: نصحِّح ولا نهدم»**، مبنِّيًا في ردي هذا منهج السلف في الحكم على من أخطأ -عن اجتهاد- من أهل السنة، ومبينًا الفرق بينهم وبين منهج الشيخ ربيع، ذي التهاويل والظلم والتشنيع!! قاصدًا بذلك رضا الله عز وجل - فإني والله لما أنزل إليّ ربي من خير فقير- وذابًا عن منهج السلف، ومن سلك مسلكهم من الخلف، ورادًا لشبهات المخالفين، وزاجرًا للمولعين بتتبع ما يسمونه بـ(المؤاخذات، أو الملاحظات)، وإن كان مخالفهم معه الحق الذي قامت عليه الكثير من الدلالات، والحجج البينات!! وساعيًا في ثبات أهل الحق -بإذن الله عز وجل- على الهدى، في زمن أظلمت فيه السبيل على كثير من الناس، فوقعوا في الردى، وتسببوا في ضياع كثير من الجهود، فأشمتوا في دعوتنا العِدا، وفتحوا باب الغلو في التبديع والتضليل والتكفير، فأثاروا من الفتن الشيء الكثير، فسنّوا بذلك سننًا سيئة، فكانت ظلمات بعضها فوق بعض!!، ولم يَسْلَمْ منها إلا من عصمه الله، وقد قال **شيخ الإسلام في «منهاج السنة» (٣٤٣/٤)**: «والفتنة؛ إذا وقعت؛ عجز العقلاء عن دفع السفهاء، فصار الأكابر رضي الله عنهم عاجزين عن إطفاء الفتنة، وكفِّ أهلها، وهذا شأن الفتنة، كما قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ (الأنفال: ٢٥)، وإذا وقعت

الفتنة؛ لم يسلم من التَّلوّث بها، إلا من عصمه الله». اهـ.

وإليك إشارة سريعة من كلام بعض أهل العلم في التحذير من هذا الحال وأهله:

قال الشاطبي - رحمه الله- في «الاعتصام» (١/ ٢١١) ط/مكتبة التوحيد: «فليتَّق امرؤٌ ربه، ولينظر قبل الإحداث في أي مزلة يضع قدمه؛ فإنه في محصول أمره، يثق بعقله في التشريع، ويتهم ربه فيما شرع، ولا يدري المسكين ما الذي وُضع له في ميزان سيئاته، مما ليس في حسابه، ولا شَعَرَ أنه من عمله، فما من بدعة يبتدعها أحد، فيعمل بها مَنْ بعده؛ إلا كُتب عليه إثم ذلك العامل، زيادة إلى إثم ابتداعه أولًا، ثم عمله ثانيًا، وإذا ثبت أن كل بدعة تُبتدع؛ فلا تزداد على طول الزمان إلا مُضيًّا - حسبما تقدم- واشتهارًا وانتشارًا؛ فعلى وِزان ذلك؛ يكون إثم المبتدع لها، كما أن من سن سنة حسنة؛ كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، وأيضًا: فإذا كانت كل بدعة يلزمها إماتة سنة تقابلها؛ كان على المبتدع إثم ذلك أيضًا، هو إثم زائد على إثم الابتداع، وذلك الإثم يتضاعف تضاعف إثم البدعة بالعمل بها؛ لأنها كلما تجددت في قول أو عمل؛ تجددت إماتة السنة كذلك. . ». اهـ.

قلت: هذا إذا ابتدع الإنسان مقالة، واتبعه غيره عليها، مع أنه قد لا يدعو إليها، فكيف إذا دعا إليها؟! فكيف إذا اعتدى على مخالفه، فضلّله أو كفَّره؟!! فكيف إذا امتحن الناس بهذه الأمور التي أحدثها، ووالى وعادى على ذلك؟! وهل الحزبية إلا كذلك؟!!.

قال شيخ الإسلام- رحمه الله- في رده على البكري (١/ ٢٦٣) ط/مكتبة الغرباء: «فمن ادعى دعوى، وأطلق فيها عنان الجهل، مخالفًا فيها لجميع أهل العلم، ثم مع مخالفتهم يريد أن يُكَفِّر ويُضلِّل من لم يوافقه عليها؛ فهذا من أعظم

ما يفعله كل جهول مغياق». اهـ.

وفي «اللسان» (١٠/ ٢٩٦): «غيَّق في رأيه تغييقًا: اختلط، فلم يثبت على شيء، فهو يموج. .». اهـ.

وهذا حال من لم يتبع منهج السلف، فتراه يخبط خبط عشواء، في ليلة ظلماء، ظانًا أنه على طريقٍ سواء!!

وقال شيخ الإسلام -رحمه الله- في «الاستقامة» (١/ ١٣) ط/دار الفضيلة: «لكن أعظم المهم في هذا الباب وغيره: تمييز السنة من البدعة، إذ السنة ما أمر به الشارع، والبدعة مالم يشرعه من الدين؛ فإن هذا الباب كثر فيه اضطراب الناس، في الأصول والفروع؛ حيث يزعم كل فريق أن طريقه هو السنة، وطريق مخالفهِ هو البدعة، ثم إنه يحكم على مخالفهِ بحكم المبتدع، فيقوم من ذلك من الشر ما لا يُحصيه إلا الله، وأول من ضلَّ في ذلك: هم الخوارج المارقون، حيث حكموا لنفوسهم، بأنهم المتمسكون بكتاب الله وسنته، وأن عليًا ومعاوية والعسكريْن هم أهل المعصية والبدعة، فاستحلوا ما استحلوه من المسلمين، وليس المقصود هنا ذكر البدع الظاهرة، التي تظهر للعامة أنها بدعة، كبدعة الخوارج والروافض ونحو ذلك. .».

ثم ذكر - رحمه الله - أتباع المذاهب، الذين هم أشد الطوائف انتحالًا للسنة، وذكر أنهم وقعوا في البدع، وبدّعوا مخالفيهم، ولازِمُ قولهم تبديع أئمتهم، ومع ذلك فهم من أشد الناس -عند أنفسهم- دفاعًا عن الأئمة والسنة، فتأمل هذا الحال، وانظر ما وصل إليه حال كثير من المخالفين، وزعمهم أن ما هم عليه هو السنة!! واحمد الله على العافية.

وهذا كله سببه الغلو، وقد قال ابن الوزير-رحمه الله محذرًا من الغلو: «فاحذروا مواقع الغلو؛ فإنها أساس البدعة، نسأل الله السلامة».اهـ. من

العواصم «(٧/ ١٥٢)».

وقال شيخ الإسلام في «الاستقامة» (١/ ٣١) مبيِّنًا أن الفُرْقَةَ الناتجة عن الاختلاف في المسائل الاجتهادية، سببها البغي والظلم، فقال -رحمه الله- «ولكن الاجتهاد السائغ، لا يبلغ مبلغ الفتنة والفرقة؛ إلا مع البغي، لا لمجرد الاجتهاد». اهـ، وهذا نص في كون الولاء والبراء على مسائل الاجتهاد السائغ؛ من عمل أهل البدع والأهواء، فهم الذين يُحدثون مقالات، ويوالون ويُعادون عليها!!!

فمن كان مسرفًا في الجرح؛ فلا التفات إلى قوله، وقد قال سماحة الشيخ ابن باز-رحمه الله-كما في «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٣/ ٢١٧) ط/ مكتبة المعارف: «وفي الصحيحين، عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «من دعا رجلًا بالكفر، أو قال: يا عدو الله، وليس كذلك؛ إلا حار عليه»، فهذا الحديث وما جاء في معناه، يوجب على المسلم التثبت في الحكم على الناس، والحذر من رمي أخيه بصفة ذميمة، وهو بريء منها، بمجرد الظن، أو تقليد من لا يعتمد عليه، والله المستعان». اهـ.

بل قد قال الذهبي -رحمه الله- في «تاريخ الإسلام» وفيات سنة (١٩١-٢٠٠) (ص٤٧٠) ترجمة يحيى القطان: «وإذا وثَّق يحيى بن سعيد شيخًا؛ فتمسَّك به، أما إذا ليَّن أحدًا؛ فتأنَّ في أمره، فإن الرجل متعنت جدًا، وقد ليَّن مثل إسرائيل وغيره من رجال الصحيح». اهـ.

وفي «النبلاء» (١٣/ ٢٦٠) ترجمة أبي حاتم الرازي، قال الذهبي: «إذا وثق أبو حاتم رجلًا؛ فتمسَّك بقوله، فإنه لا يُوَثِّق إلا رجلًا صحيح الحديث، وإذا ليَّن رجلًا، أو قال فيه: لا يحتج به؛ فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد؛ فلا تَبْنِ على تجريح أبي حاتم، فإنه متعِّنت في الرجال، قد قال في طائفة من

رجال الصحاح: ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك». اهـ.

فتأمل الفرق بين كلام الذهبي -رحمه الله- في هذين الجبلين، وبين كلام الشيخ أحمد النجمي غفر الله لنا وله -: «من تحفَّظ في كلام الشيخ ربيع على أبي الحسن؛ فهذا يدل على أنه من الحزبيِّين». اهـ. فإذا كان هذا حال من تحفظ في كلام الشيخ ربيع، أي: تأنَّى، وتثبّتَ، ولم يسارع في قبول كلامه، مع أنه قد يقبله بعد ذلك التأني؛ فما ظنك بمن رد كلام الشيخ ربيع!! فيا ترى ماذا سيكون حكمه عند الشيخ أحمد النجمي؟! والأمر كما قال المعلِّمي رحمه الله تعالى - في «التنكيل»: «من أوسع أودية الباطل: الغلو في الأفاضل». اهـ. فهل سيرضى العلماء وطلاب العلم بمثل هذا الغلو من النجمي؟!

وبنحوه قول عبيد الجابري في شريط مسجل: «نحن نقبل كلام الشيخ ربيع في الجماعات والأفراد دون تمحيص». اهـ. بمعناه، فيا لله العجب!! هذا مع أن يحيى القطان وأبا حاتم لم يقولا في سني- فيما أعلم -: «فلان أخبث أو أكذب من اليهود والنصارى»!! أو «أضر أهل البدع على الإسلام»!! أو «أقسم بالله العظيم؛ لوخرج الدجال، أوأي رجل يدعي الربوبيةأوالنبوة؛ لاتبعه فلان وأتباعه»!! إلى غير ذلك مما هو معروف من قاموس الشيخ ربيع، الذي لا يُبقي ولا يذر!! ولكن الأمر كما قيل: «على نفسها جنت براقش» وصدق الله عز وجل القائل: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ وَإِن يُهْلِكُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٦﴾﴾ (الأنعام:٢٦)، والقائل: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (النور: ١١).

والكلام كثير عن أهل العلم في التحذير من التسرع في التضليل والتكفير، ونَقْل ذلك يطول، ويخرجنا عن المقصود، فانظر «الدرر السنية» (٨/ ١٦٥)، (١٠/ ٤٧١، ٤٢٣، ٣٧٤)، (٤/ ٥٢٢) وانظر القضاء بتعزير الذين يشوشون على

القضاة والعلماء وطلاب العلم في (١٢/ ٣٣٨) من «فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم» - رحمه الله -.

والذي ينظر في حال أهل هذه الفتن، وما هم عليه من الفوضى والهمجية في الأحكام والمعاملات؛ يتجه له قول ابن قتيبة في مقدمة كتابه «إصلاح غلط أبي عبيد» (ص٤٧) حيث قال-رحمه الله -: «وقد كنا زمانًا نعتذر من الجهل، فقد صِرنا الآن نحتاج إلى الاعتذار من العلم، وكنا نؤمِّل شكر الناس بالتنبيه والدلالة، فصِرنا نرضى بالسلامة، وليس هذابعجيب، مع انقلاب الأحوال، ولا يُنْكَرُ مع تغير الزمان، وفي الله خلف، وهو المستعان». اهـ. فأسال الله أن يرزقنا الإخلاص في السر و العلن، وأن يجعل علمنا وعملنا ابتغاء مرضاته.

وهذا أوان الشروع في المقصود -إن شاء الله تعالى- فأقول، ومن الله أستمد العون والسداد:

لقد نقل الشيخ ربيع -عافانا الله وإياه من الغلو والضلال- مَقْطَعًا لي من الشريط رقم (٥) الوجه الثاني، من أشرطة «**القول الأمين، في صد العدوان المبين**»، والذي هو حول قولي: «نصحح ولا نهدم»، ثم علق الشيخ على هذا المقطع معترضًا ومشنعًا -أيضًا-.

وها أنذا أنقل كلامي -نقلًا عن رسالة الشيخ- لينظر القارئ الفَهِم المنصف: ما هو وجه الاعتراض على مثل هذا القول وقائله؟!

وهاك المراد من نص كلامي حول التعامل مع السني إذا أخطأ: «الأخطاء تُصَحَّح، وليس هناك أحد فوق النصيحة، ولكن ما نصحح الأخطاء بهدم الأشخاص. .» الأخطاء التي يقع فيها الرجل من أهل السنة؛ تُصحح، وليس هناك أحد فوق النصيحة، ليس هناك أحد نقول: مثله لا يُنصح، أو نهابه، أبدًا، كل يُنصح، «الدين النصيحة» قلنا لمن؟ قال: «لله، ولكتابه، ولرسوله،

ولأئمة المسلمين، وعامتهم»، ما ترك هذا الحديثُ أحدًا، ليس هناك أحد فوق النصيحة، أو أكبر من الحق، كلٌّ يذعن ويرجع له، لكن ما نصحح الأخطاء بهدم الأشخاص، صحيح: رجل عنده خير، وزل زلة، أو زلات، نصحح ما عنده، ونصححه، ولا نهدمه، ولا نهدم الخير الذي عنده، إذا كان واقفًا أمام العلمانيين، أو المنْحَلِّين، أو دعاة الانحلال والتحلل، أو كان واقفًا أمام الصوفية، أو كان واقفًا أمام الروافض، أو كان واقفًا أمام الحزبيين المشوهين للدعوة السلفية، وزل زلات؛ هذا لا نهدمه، ونصحح هذه الأخطاء. . ».اهـ. المقصود من كلامي حسب ما نقله الشيخ ربيع، ولم أرجع إلى الشريط لأقابل هذا عليه، لكني أرتضى هذا الكلام، ولله الحمد.

فتأمل هذا الكلام السديد الرشيد -إن شاء الله تعالى- والذي وَضَّحْتُ فيه أن الرجل إذا كان من أهل السنة، وعُرف بالدفاع عن السنة وأهلها، وأنه يرد شبهات أهل الضلال الكفري والبدعي، وزلَّت قدمه في موضع أو مواضع -في مثلها يزل العلماء- لا أنه زل زلة؛ فوقع في الكفر الأكبر، أو دعا إلى ذلك، أو دعا إلى أصول الفرق الهالكة!! فمن كان من أهل السنة، وزلت قدمه؛ فإنه يُنْصَحُ، ويُوجَّه للخير، ويُبَيَّن له الخطأ الذي وقع فيه، ولا يُشهَّر به، فيشمت به وبدعوته المخالفون لنا وله، أو ينفر عنه المستفيدون منه من أجل هذه الزلة، فتموت بذلك علوم كثيرة، وربما كان ذلك سببًا في ضياع الكثير من الناس، وانخراطهم في الفتن التي يمسي معها المرء مؤمنًا، ويصبح كافرًا، لاسيما في هذا الزمان، عياذًا بالله من الضلالة، ومن الحور بعد الكور.

وقد قيَّدتُّ كلامي السابق بقيود في السياق نفسه، كقولي: «الأخطاء التي يقع فيه الرجل من أهل السنة، تصحح» فخرج من كان معروفًا بالبدع والضلالات، وقولي: «. . إذا كان واقفًا أمام العلمانيين. . والصوفية. والروافض. . والحزبيين المشوهين للدعوة السلفية. . »، فهذا كله -الموجود

في هذا السياق فقط- كافٍ في بيان المراد من عدم الهدم، فكيف إذا انضم إليه كلامي الآخر -وهو كثير جدًا- في بيان هذا الأمر وتقريره؟!

أما إذا نصحنا هذا السني، وأصر على قوله؛ فلا شك في التحذير منه في هذا الخطأ، حتى لا يَضِلَّ الناس بسببه، وهل نحذِّر منه مطلقًا؟ هذا راجع إلى تحقيق المصالح، تكميلًا وتحصيلًا، أو درء المفاسد تعطيلًا وتقليلًا، فلا بد من مراعاة هذا وذاك، فإن كان الهجر يزيل المفسدة، أو يقللها عند المهجور، أو عند من قد يغتر به؛ تعيّن ذلك، وإلا فلا، وقد وضحت هذا بجلاء، ونقلت كلام أهل العلم -ومن جملتهم الشيخ ربيع هذا المخالف حول هذا الأمر في أشرطتي «**التحذير من الغلو في التبديع والتكفير**»، يسّر الله تلخيصها، ونشرها، والاستفادة منها

هذا هو ما أدين الله به، وقد قررت ذلك في كتابي «**السراج الوهاج**» في غير ما موضع، وقد أقره ومدحه جماعة من كبار أهل العلم في هذا الزمان، وكذلك حررت هذا، ودافعت عنه في عدة أشرطة قبل حدوث هذه الفتن، وأثناء هذه الفتن، وحتى تسطير هذه الكلمات، وأسأل الله الثبات على الحق والدفاع عنه حتى الممات.

وبعد هذا، فانظر -أخي القارئ- تعليق الشيخ ربيع على كلامي السابق، وزِنه بميزان العلم، وقواعد أهله، لتنظر كيف أصبح المعروف منكرًا، والمنكر معروفًا، والسنة بدعة، والبدعة سنة، والله المستعان.

* قال الشيخ معلقًا، كما في (ص١) من الأوراق المنشورة في (شبكة البرق) بتاريخ ٢/ ٥/ ١٤٢٣هـ: «التعليق: هذه قاعدة عدنان عرعور، التي شغّب بها كثيرًا على السلفيين والمنهج السلفي، وانتقد هذه القاعدة وغيرها من قواعد عدنان الفاسدة نقدًا شديدًا جمعٌ من العلماء، ووصفها العلامة الشيخ محمد بن

صالح العثيمين -رحمه الله- بأنها قواعد مداهنة، وانتقدها عدد من العلماء، يبلغون ثلاثة عشر عالمًا، منهم الشيخ الفوزان، والشيخ زيد محمد هادي، والشيخ أحمد بن يحيى النجمي. . »، ثم ذكر موقف الشيخ عدنان من هذا الانتقاد، ثم قال: (. . ولا يزال أبوالحسن يقر قواعد عدنان، ويزيد عليها، وتعبير أبي الحسن عن هذه القاعدة؛ أسوأ من تعبير عدنان، فعدنان يعتبر النقد جرحًا، أما أبوالحسن فيعتبره هدمًا). اهـ.

والجواب على هذا من -وجوه إن شاء الله تعالى-:

١- قوله: «هذه قاعدة عدنان عرعور، التي شغب بها كثيرًا على السلفيين والمنهج السلفي. . » هذا الكلام ليس فيه أثارة من علم على خطأ مقالتي، ولو سلمنا بأنها نفس مقالة الشيخ عدنان عرعور، وأنها تسير معها حذو القذة بالقذة؛ فهل كل ما قاله الشيخ عدنان عرعور ليس بصحيح؟!

ألسنا نقبل الحق ممن قاله، وإن كان عدوًّا كافرًا، - فضلًا عن مسلم من أهل السنة- ونرد الباطل على من قاله، وإن كان صديقًا مناصرًا؟! أليس الحق يُعرف بدلائله، لا بحاكيه أو قائله؟! أليس الحق ضالة المؤمن، حيثما وجدها أخذها؟! أليس الحق أحق أن يتبع؟! أليس الله عز وجل يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾﴾ (المائدة: ٨)؟!

فأين الميزان العلمي عند الشيخ ربيع، الذي يُفاخر -هو ومقلدوه- بكونه حامل لواء الجرح والتعديل؟!!

وأين فقهه لحديث: «صدقك، وهو كذوب»؟!، وفي هذا قبول الحق من الشيطان، فكيف إذا كان من مسلم؟!.

وقد سبق أن ذكرت عدة مواضع من كلام أهل العلم حول هذا المعنى في كتابي «قطع اللجاج»، لكنْ يظهر أن هذا الرجل ما يستفيد من العلم الذي يأتيه من قبل خصمه، فإما أن يرده بتهويل وعويل، وذلك إذا ظنّ أن ذلك ينفعه، وأما إذا كانت حجته داحضة، وظاهرة البطلان؛ سكت، ولم ينطق ببنت شفة، إلا عند من أسلموا له الزمام، وخضعوا له كفريسة بين يدي ضِرْغام!!

ولذلك فأجدني محتاجًا إلى ذكر عدة مواضع من كلام العلماء، تدل على أخذ الحق من أي رجل كان، فعسى أن ينفع الله بها باحثًا عن الهدى، خائفًا على نفسه من سبل الردى:

قال شيخ الإسلام في «الحموية» (ص١٥٣) من كتاب «شذرات البلاتين» ط/ دار القلم: «وليعلم السائل؛ أن الغرض من هذا الجواب: ذكر ألفاظ بعض أئمة العلماء، الذين نقلوا مذهب السلف في هذا الباب، وليس كل من ذكرنا شيئًا من قوله من المتكلمين وغيرهم؛ نقول بجميع ما يقوله في هذا وغيره، ولكن الحق يُقبل من كل من تكلم به. . ». اهـ.

وقال الإمام ابن القيم في «طريق الهجرتين» (ص٣٨٦-٣٨٧): «ولولا أن المقصود ذكر الطبقات؛ لذكرنا ما لهذه المذاهب وما عليها، وبيَّنَّا تناقض أهلها، وما وافقوا فيه الحق، وما خالفوه، بالعلم والعدل، لا بالجهل والظلم، فإنَّ كل طائفة منها؛ معها حق وباطل، فالواجب موافقتهم فيما قالوه من الحق، ورد ما قالوه من الباطل، ومن فَتَحَ الله له بهذه الطريق؛ فقد فَتَحَ له من العلم والدين كل باب، ويسَّر عليه فيهما الأسباب، والله المستعان». اهـ.

وصدَقَ الإمام ابن القيم -رحمه الله- فلقد رأينا البؤس والشقاء في أحوال من لم يفتح الله له بهذه الطريق، فألقت بهم هذه السبل المظلمة إلى كل مضيق، وحرموا بسبب ذلك السعادة التي هي في لزوم منهج أهل العلم والتحقيق.

وقال شيخ الإسلام -رحمه الله - في «منهاج السنة» (٢/٣٤٢-٣٤٣): والله قد أمرنا ألا نقول عليه إلا الحق، وألا نقول عليه إلا بعلم، وأمرنا بالعدل والقسط، فلا يجوز لنا إذا قال يهودي أو نصراني -فضلًا عن رافضي- قولًا فيه حق؛ أن نتركه، أو نردَّه كلَّه، بل لا نردُّ إلا ما فيه من الباطل، دون ما فيه من الحق. . »، إلى أن قال: «ولهذا لم نرد ما تقوله المعتزلة والرافضة من حق، بل قبلناه. . ». اهـ.

فتأمل آثار العلم والعدل عند من بصّرهم الله بالحق وطريقه، وقارن بين هذا الخير، وبين ما نحن فيه، فالشيخ يرد الحق مدعيًا أنه نحو كلام فلان أو فلان، فإلى الله المشتكى.

وقال شيخ الإسلام أيضًا -كما في «مجموع الفتاوى» (١٠/٨٢): «والصواب: الإقرارُ بما فيها -يعني طريقة الصوفية- وفي غيرها من موافقة الكتاب والسنة، والإنكار لما فيها وفي غيرها من مخالفة الكتاب والسنة. . ». اهـ.

وبنحوه قال ابن القيم في «مدارج السالكين» (٢/ ٣٩-٤٠)، و«الصواعق المرسلة» (٢/ ٥١٥)، وانظر ما كتبته في «قطع اللجاج» في جوابي على الانتقاد رقم (٤٤).

بل إن الشيخ ربيعًا نفسه أنكر على من يرد الحق، ولا يقبله منه، أومن الكتب التي تدافع عنه، فقال في شريط «الفرقة الناجية أصولها ووسائلها» (٢/ أ): «إذا كان الرسول يقبل الحق من يهودي؛ لماذا لا نقبله نحن من مسلم؟! يعني: صار المسلم عندكم أنقص من اليهود والنصارى؟! اتقوا الله، يا إخوتاه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ﴾ (المائدة: ٨)». اهـ.

فتأمل كيف ينعى على من رد عليه قوله، ويستدل بما ترى، وإذا خالفه أحد، واستدل عليه بحجة صحيحة؛ قال: هذا كلام فلان أو فلان!! فنعوذ بالله من

الحور بعد الكور، والضلالة بعد الهدى، ومن تعدد المكاييل،واضطراب الأقاويل.

وهذا أيضًا ما قرره العلامة السعدي في تفسير سورة المائدة الآية (٨)، فقد قال رحمه الله: «﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾، أي: لا يحملنكم بُغْضُ قوم على ألا تعدلوا، كما يفعله من لا عدل عنده ولا قسط، بل كما تشهدون لوليكم؛ فاشهدوا عليه، وكما تشهدون على عدوكم؛ فاشهدوا له، ولو كان كافرًا أو مبتدعًا، فإنه يجب العدل فيه، وقبول ما يأتي به من الحق؛ لأنه حق، لا لأنه قاله، ولا يرد الحق لأجل قوله؛ فإن هذا ظلم للحق». اهـ. من «تيسير الكريم الرحمن».

٢- فدعْ عنك -أيها الشيخ- هذا الأسلوبَ المكشوف، الذي لا يروج على من عرف قدر الأدلة الشرعية، والقواعد السلفية؛ فإن أسلوب الترهيب: بأن هذه طريقة فلان أو فلان؛ لا ينفق إلا على من هو أعشى البصيرة، أما من أنار الله قلبه، فأنار له دربه؛ فهيهات هيهات!! لأن الحق ضالة أهل الحق، ولأن مصادر أهل السنة في الاستدلال معروفة، فهي كتاب، وسنة، وإجماع، وقياس -على تفصيل فيه- وليس هذا الترهيب منها في شيء، فلَنَقْبلَنَّ الحق من أي أحد كان، وإن احمرت أنوف الغلاة،وأزبد ربيعهم وأرعد- إن شاء الله تعالى-.

الشيخ يَعُدُّ نفسه ومن كان معه، أنهم هم السلفيون، ومنهجهم هو المنهج السلفي، ومن أنكر عليهم انحرافاتهم -صيانة للدين وأهله من الخلط والخبط- فهو عدو للسلفية والسلفيين، ومتهجِّمٌ على منهج السلف، وحرب على السلفية وأهلها الكبار -فضلًا عن الصغار- وممن يمكر ويكيد لهذه الدعوة!! والحق أن هذا ليس على إطلاقه، فليس كل من خاصمهم الشيخ كذلك، بل فيهم من هو من دعاة السنة الصابرين عليها، وأن الله عزوجل قد نفع بهم في بلدانهم أكثر من الشيخ ربيع، فإن إفساده للدعوة ربما كان أكثر في بعض الأزمنة والأمكنة!!

والواقع أنه قد يقع الشيخ ومقلدوه في مثل ذلك، وفيما كتبه الشيخ، ورددت به عليه -وما سيأتي إن شاء الله- صِدْقُ هذا النبأ، ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ (فاطر: ١٤).

ما هي قواعد الشيخ عدنان عرعور التي جعلت الشيخ ربيعًا يرى قولي هذا: «نصحح ولا نهدم»، خارجًا معها من مشكاة واحدة؟! كان ينبغي له أن يذكر هذه القواعد، التي وصفها -حسب قوله!!- الشيخُ ابن عثيمين-رحمه الله- «بأنها قواعد مداهنة»، ثم ينظر المنصفون صحة دعوى الشيخ ربيع من عدمها؟!! فلو سلمنا بهذا القول عن الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - فهل هذا القول في هذه القاعدة بالذات أو في غيرها؟!! والشيخ ربيع يحب الغمغمة والإيهام في مثل هذه الأمور!! وإلا فأنا أطالبه بأن يأتي بنص كلام الشيخ ابن عثيمين، - رحمه الله - ليعرف القارئ هل هناك فائدة مقصودة من اختصاره كلام الشيخ ابن عثيمين،أم لا؟!!

أما أسلوب الترهيب هذا؛ فلا ترتعد له فرائص الصادقين من طلاب العلم -إن شاء الله تعالى- فإن كان المراد بكلامه هذا: قول الشيخ عدنان عرعور: «نصحِّح ولا نُجَرِّح»؛ فيُرجع إلى قصد الشيخ عدنان في ذلك، فإن كان قصده إغلاق باب الجرح والتعديل بالكلية، الذي هو سيف مسلول في وجوه أهل الزيغ والضلال، ومنع استعماله بالطريقة الصحيحة؛ فهذا قول باطل -وما أظنه يقول بهذا، بل أقطع بنفي هذا عنه - وإن كان قصده: أننا نصحح خطأ المخطئ من أهل السنة، بنصحه قبل تجريحه والتشهير به، ومحاولة إسقاطه -كما هو موجود الآن- فحيهلًا بهذا المعنى الذي عليه أهل العلم، فلماذا هذا الضجيج وهذه الأعاصير -يا صاحب الفضيلة!!- أليست الشريعة مبنية على اعتبار المقاصد والنيات؟! **ألم يقل ابن القيم - رحمه الله - في «إعلام الموقعين» (٣/٦٩)**: «فإياك أن تهمل قصد المتكلِّم ونيَّته وعُرفه؛ فتجني عليه وعلى الشريعة، وتنسب إليها ما هي بريئة

منه. ففقيه النفس يقول: (ما أردت؟) ونصف الفقيه يقول: (ما قلت)؟». اهـ.

وأيضًا: فقولي: «ننصح ولا نهدم» لا يلزم منه مقالة: «نصحح ولا نجرح» لأنه لا يلزم من نفي الهدم نفي التجريح، فإن نفى الأعلى؛ لا يلزم منه نفي الأدنى، فقد تجرح الرجل بعدل وعلم، ولا تهدمه، بل تأخذ بيده، وتقوِّيه، وتنصره، كما في الحديث المتفق عليه من حديث أنس: «انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا .» الحديث، إنما الممنوع هدم السني لزلة زلّ فيها، وقد كان أئمة السلف يجرحون، ولا يهدمون السني بزلته، بل كانوا يحذرون من المبتدع في بدعته، ويأخذون عنه العلم لصدقه في روايته - على تفاصيل في ذلك - كما سيأتي من كلامهم إن شاء الله تعالى.

وأيضًا، فعبارة الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - في قواعد الشيخ عدنان: «قواعد مداهنة» -حسب ما نقله الشيخ ربيع- بينها وبين كلام الشيخ ربيع فرق واسع، فأين هذا من قول الشيخ ربيع في شريط «لقاء عبر الهاتف من هولندا» (وجه/ب): «وهؤلاء الخوارج الجدد، والمرجئة الغلاة الجدد - يعني الشيخ عدنان عرعور وغيره، كما هو مصرَّح به في السياق، واختصرته لطوله- قال: وضعوا قواعد، يمكن ما خطرتْ ببال إبليس، على امتداد التاريخ البشري». اهـ.

فتأمل الفارق بين كلام أهل العلم، وكلام أهل الغلو والظلم؟!! وتأمل الفرق بين كلام أهل الهدى، وكلام أهل الهوى!! وهل قال ذلك أحد من العلماء في أهل البدع الكبار؟! ألا تشعر -أيها الشيخ- بأنك في جانب، وأكثر العلماء في جانب آخر؟!.

ومما يدلك على ذلك: أن الشيخَ ابن عثيمين - رحمه الله -الذي استشهدتَّ بقوله في قواعد الشيخ عدنان؛ قوله هو قولي بعينه في هذه المقالة التي أنت تخالف

فيها السلف والخلف كما سيأتي إن شاء الله تعالى عنه - بل تخالف ما سبق أن قررته بصوتك في بعض أشرطتك!! وهاك بعض أقوال الشيخ ربيع السابقة، والتي يقرر فيها ما أقرره الآن،لكنْ للنفوس وحظوظها شأنٌ آخرُ:

- فقد قال الشيخ ربيع -سلمنا الله وإياه- في شريط محفوظ عندنا: «لو فتشنا عن ابن باز؛ نجد عنده أخطاء، نسقطه؟! ابن عثيمين سنجده أخطأ، نسقطه؟! ابن تيمية سنجده أخطأ، أحمد بن حنبل سنجده أخطأ، نسقطه؟! على هذا المنهج الحدادي النجس». اهـ. وفي الشريط نفسه عدة مواضع تؤيد ذلك.

فتأمل - يا طالب العلم- كيف وصف ما هو عليه الآن بأنه مذهب حدادي نجس،وشهد على نفسه بذلك، فتأمل هذا،وسل الله أن يعصم قلبك من الفتن.

وقال -أيضًا- في شريط «جلسة مع فضيلة الشيخ ربيع» (الوجه/ ب): «من كان رافعًا لراية السنة، ونسقطه لخطئه؛ هذا مذهب الخوارج». اهـ.

وفرّق الشيخ في هذا الشريط بين من عُرِف بالسنة، ومن عُرف بالبدعة، فلا نسقط الأول، ونهدر الثاني،وهذا هو الذي أقوله -ولله الحمد- أما من عُرف بالبدعة؛ فإنه ساقط، ولا يلزم من سقوطه؛ أننا لا نأخذ الخير الذي عنده -إن احتجنا لذلك، وتقدير هذا إنما يكون بالشرع لا بالهوى كما لا تمنعنا بدعته من أن ندفع الظلم عنه- بحق -أو نعينه على من هو أشد منه انحرافًا،أو فيما كان فيه مصيبًا، بما لا يضر دعوة أهل السنة في الحال أو في المآل.

إلا أن الشيخ ربيعًا لا يحكم لمن خاصمه - في الغالب - بأنه من أهل السنة، ولا يعترف بشيء من الخير الذي عنده، إلا إذا رغم منه أنف الراغم، وإن اعترف بشيء من ذلك؛ كرّ عليه مرة أخرى، وعَدَّ ذلك من مثالبه، بل عدّه من أسباب التحذير منه أشد مما يُحَذِّر من اليهود والنصارى، بزعم أن هذا اليسير من الخير -الذي اعترف به- يكون سببًا لافتتان الناس به، بخلاف اليهود

والنصارى، فإن أمرهم واضح!!

فأين حال الشيخ ربيع من حال مشايخ الدعوة السلفية في هذا العصر؟!.

- وفي الشريط نفسه ذكر أنه يحارب المبتدع، ثم قال: «بخلاف الإمام الذي على منهج السلف، فأخطاؤه لا تسقطه، وأخطاؤه مرفوضة، ولابن تيمية كلام في التفرقة بين أخطاء المجتهدين، وضلالات المبتدعين». اهـ.

فتأمل -أخي القارئ الكريم- هل هناك فرق بين قولي: «نصحِّح خطأ السني ولا نهدمه»، وبين قول الشيخ ربيع: «فأخطاؤه لا تسقطه، وأخطاؤه مرفوضة»؟!. فقوله: «فأخطاؤه لا تسقطه» هو قولي: «ولا نهدم»، وقوله: «وأخطاؤه مرفوضة» هو قولي: «ليس أحد أكبر من النصيحة»، فماذا بقي يا أولي الأحلام والنهى؟!!

وهل هناك مخالفة مني، عندما قلت فيمن يحرص على أن يسقط السني لزلته: «هؤلاء هدامون وغلاة»، ونحو ذلك، وبين قول الشيخ ربيع كما في نقلي الأول عنه في نفس الشريط: «هذا مذهب الخوارج»، وقوله: «هذا المذهب الحدادي النجس»؟! لا فرق بين هذا وذاك، إلا أن الشيخ يجب أن يُقال له: حَدِّدْ لنا منهج أهل السنة بتفصيل، وما هو الشيء الذي من خالف فيه يخرج من دائرة أهل السنة؟! وما هو الشيء الذي لا تُخْرِجُ المخالفةُ فيه صاحبها من أهل السنة؟! فإذا حدَّد ذلك، وفصّله -موافقًا للسلف- نوقش في خطئه في التطبيق على المعين، وإذا حدده بخلاف ما عليه سلف الأمة؛ فليعرف الناس -عندئذٍ- من هو أسعد الناس بمنهج أهل السنة؟!.

وفي شريط «جلسة في الخرج» الوجه (أ) قال: «وكذلك كل من وقع في البدعة؛ لا يُبدّع؛ لأنا لو أخذنا بهذه القاعدة؛ لبدَّعنا أكثر أئمة الإسلام، فيقول

شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «إنه كثير من أئمة السلف والخلف، وقع في البدعة من حيث لا يشعر؛ إما لأنه اعتمد حديثًا ضعيفًا، أو فهم من النص غير مراد الله ومراد رسوله، أو لاجتهاد، فالآن عندنا أئمة مجتهدون، وقد يؤديه اجتهاده عرفنا[١] سلامة المنهج، وسلامة القصد، والبعد عن الهوى، وتحري الحق، إذا عُرف هذا عنه، ثم وقع في بدعة؛ لا يُبدّع، لكن إذا عرفنا منه الهوى، وعرفنا منه سوء القصد، وعرفنا منه أشياء تدل على أنه يريد البدعة؛ هذا يُبدّع، لهذا تجدهم، يعني حكموا على كثير من الناس، بأنهم مبتدعة؛ وكثير من الناس وقعوا في أخطاء، ما سموهم مبتدعة، لأنهم عرفوا سلامة قصدهم، وحسن نواياهم، وتحريهم للحق، وسلامة المنهج الذي يسيرون عليه». اهـ.

.فأين الشيخ ربيع اليوم، مما كان ينافح عنه بالأمس؟!! أم أنه يستدل بذلك إذا طعن فيه خصومه، فإذا استدل غيره بالأدلة نفسها، إذا طعن فيه الشيخ ربيع؛ كان غيره ملبِّسًا، مميِّعًا، زائغًا؟! فيا مقلِّب القلوب، ثبت قلوبنا على طاعتك.

- وفي شريط «المدخلي وحمد العثمان» (١/ب) ذكر الشيخ حمد العثمان في حضور الشيخ ربيع: «أن السني إذا أخطأ؛ فيُرْجَعُ إلى أصوله، مع وجوب نصحه، إلا إذا أعرض عن الحق؛ فيُعامل معاملة أهل البدع». اهـ. ملخصًا، وأقر ذلك الشيخ ربيع، بل أثنى عليه.

- وفي شريط «لقاء مفتوح» بجدة (٢٣/ب) سُئل عن الشيخ بكر أبو زيد، فقال: «الله يهديكم يا إخوتاه، أنا قلت لكم: لا تتعرَّضوا للأشخاص، بكر أبوزيد أخونا، أخطأ، ونرجو الله سبحانه وتعالى أن يأخذ بناصيته إلى الصواب والحق، نحن ناقشناه بحسب ما عندنا من المعرفة للحق والصواب، وما جاءني منه

(١) كذا في الشريط!!

شيء إلى الآن، ونرجو منه الخير -إن شاء الله- بكر أبوزيد له ماضٍ مشرق، يعني: كَتَبَ كثيرًا في مقاومة البدع والفتن، فهذه نعتز بهذه الكتب، وننشرها، ولو عندنا إمكانية؛ نطبعها، وننشرها، وأخطاؤه -والله- أردها، كما قلنا لكم: لو كان ابن باز وأحمد بن حنبل، حتى الصحابة، أخطاؤهم ما نقبلها، أليس كذلك؟!». اهـ. فما الفرق بين كلامي الذي يعده الشيخ ربيع تمييعًا ومروقًا، وبين كلامه هذا؟!! أم أن كلامه حق حيثما توجه، وكلام غيره كَيْدٌ للسلفية ومَكْرٌ بها؟!!

❑ **والذي ظهر لي من خلال تتبعي لأسلوب الشيخ ربيع مع مخالفيه أمور، منها:**

(أ) - أنه إذا كان في صدد الرد على الإخوان المسلمين -مثلًا- عندما يستدلون عليه بكلام لبعض المشايخ الكبار في مدحهم، أو مدح سيد قطب والشيخ ربيع عاجز عن الرد أو الاتهام لهؤلاء الكبار؛ فإنه يستدل بأدلة ذم التقليد، ووجوب الاتباع، ويُصَرِّح بأنه لا تقديس للأشخاص، وهو -والله- في ذلك محق، لكن يُنظر هل يستمر على ذلك؟!.

(ب) - وإذا كان بصدد الرد على من يدعو لعدم تقليد الشيخ ربيع، وعَرْض كلامه على الكتاب والسنة، فيؤخذ منه ما وافق الحق، ويُرَدُّ منه ما خالف الحق؛ فإنه يشنِّع على قائل هذا، بحجة أن قائل هذا يريد أن يسقط مرجعية العلماء، وأنه معاند يرد كلام وأحكام وفتاوى العلماء، مع كل تطاول وشموخ بالأنف!!.

فهل الشيخ ربيع أفضل من ابن المبارك الذي قال فيه الشيخ ربيع: «وابن المبارك ليس بنبي؛ ما نزل من السماء؟!!». اهـ. من شريط فتح المجيد (٤/أ) في سياق كلامه في ذم التقليد.

وقد سبق أن قال: «حتى الصحابة أخطاؤهم ما نقبلها»، فهل منزلته أعظم

من منزلة هؤلاء، حتى يَعُدَّ الرادَّ لكلامه - بحق - مسقطًا لمرجعية العلماء. .إلخ؟! فَمَنْ هم هؤلاء العلماء الذين مَنْ ردّ على الشيخ ربيع؛ فقد رد عليهم، وأهانهم؟!!

(ج) - وإذا كان الشيخ ربيع بصدد الرد على الحدادية، الذين تكلموا في العلماء لأدنى شيء، وأراد الشيخ أن يبرئ نفسه مما أُلْصِق به، بسبب تقريبه إياهم، والدفاع عنهم، وخشية اتهامه من بعض العلماء له بأنه على مَشْربهم؛ انبرى لحشد الأدلة في أنه لا يلزمنا أن نقول: فلان مبتدع، ولو كان مبتدعًا (١٥٠%)، وهذا نَصُّ كلامه في أحد أشرطته؛ ولذلك موضع آخر- إن شاء الله-

وإذا كان الرجل بصدد الرد على من يرد الغلو في التبديع، ويرد عليه وعلى مقلديه؛ اشترط على خصمه أن يوضِّح موقفه السلفي، بالتصريح بتبديع فلان، وإخراجه من أهل السنة، بل التحذير منه ومن مجلسه وكتبه، ومن خالفه في ذلك؛ أُلحق به!! مع أنه كان في رده على الحدادية يصرِّح بأن السلفي لا يسقط بزلة، أو خطأ!! وأنه لا يلزمه أن يصرِّح بأن الخارجي أو الشيعي أو المرجئ مبتدع، ولو ابتدع (١٥٠%) فما باله هنا يُبَدِّع من لم يُبَدِّع مخالفة من أهل السنة، أو توقف في تبديعه؟!!.

فما هي هذه الأصول التي يسير عليها هذا الرجل؟!! حتى نحاكمه ونحاكم أصوله بالشرع الحنيف؟!!

(د) -وإذا كان هذا الرجل بصدد الرد على القطبيين الذين جرحوه في كل محفل؛ انبرى لحشد أقوال أهل العلم في أن التجريح والتعديل لا يكون إلا للأئمة الراسخين، الذين إذا جرحوا أحدًا، فَجُرْحُهُ لا يندمل، لكنه إذا كان بصدد الرد على من يرد عليه وعلى أتباعه جَعْلَهُمُ الجرح والتعديل لكل من هب ودب؛ ادعى

أن طلبة العلم لهم أن يجرِّحوا ويعدِّلوا، وعدّ الموافقين له المدافعين عنه؛ أئمة الجرح والتعديل، وأبطال ميدان الرد على أهل البدع، وعَدَّ المتكلم فيهم متكلمًا في السلفية وأهلها الكبار منهم والصغار!!.

وهذه المواقف-وغيرها- من الشيخ غاية في العجب؛ فإنه يرد القول على طائفة تخاصمه اليوم، ثم إذا خاصم طائفة أخرى؛ صحَّح ما كان يبطله بالأمس، واستدل بأدلة خصومه التي أبطلها بالأمس، وأبطل ما كان يستدل هو به بالأمس، ولهذا كله وغيره أمثلة من أشرطته بصوته، وليس هذا موضع بسطها، إنما هذه إشارة للبيب؛ ليوقن بقول الله عز وجل: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ (النساء: ٨٢)، وليحذر من الهوى الذي يُعْمي ويُصم!!

وعلى كل حال: فهذا استطراد مني خارج الموضوع -إلى حد ما- والمراد منه: بيان أن الشيخ ربيعًا -ألهمني الله وإياه رشدنا- كان ممن يقرر بأن السلفي إذا أخطأ، لا نسقطه بخطئه، وإلا فهذا هو مذهب الخوارج،أوالمذهب الحدادي النجس، كما أننا لا نقبل الخطأ منه، وكم سمعت عبيدًا الجابري -وهو من المراجع الموثوق بها عند أهل هذه المدرسة الغالية- يقول في السني: «نرد زلته، ونحفظ له كرامته» وسيأتي كلامه في ذلك في موضعه - إن شاء الله تعالى- وهذا حق لا غبار عليه، لكن هذا القول من غيرهم غير مقبول، وبوابة منه إلى التمييع والنكول!!.

وأُلْفِتُ النظر بأن محمد بن عبدالوهاب الوصابي -وهو من مقلدة الشيخ ربيع ومن كان على شاكلته- أنكر قولي «نصحح خطأ السني، ولا نهدمه»، بدعوى: أن خطأه هذا قد يصل إلى الكفر الأكبر، فأبان لنا عن ضعف في التحقيق، والآن أسأله: ماذا تقول فيما قاله الشيخ ربيع، والجابري، هل تنتقد قولهما

أيضًا، أم. . ؟!.

وأخيرًا: أستسمح أخي القارئ، فقد طوَّفْتُ به كثيرًا؛ فلنرجع إلى ما قاله العلامة المحقق الشيخ ابن عثيمين- رحمه الله -والذي هو مخالف في هذا لما عليه الشيخ ربيع، والذي يقرر بأن من أخطأ؛ فلابد من سلوك عدة أمور معه قبل تجريحه، وإنما بدأت بأقوال الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- لاستشهاد الشيخ ربيع بكلامه في الشيخ عدنان، موهمًا أنه ينتقد مقالتي أيضًا، وهيهات هيهات، والله المستعان.

-قال صاحب الفضيلة الشيخ ابن عثيمين- رحمه الله- كما في «مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين» (١/١٢٠-١٢١): «وأما موقفنا من العلماء المؤولين، فنقول: من عُرف منهم بحسن النية، وكان لهم قدم صدق في الدين، واتباع السنة؛ فهو معذور بتأويله السائغ، ولكن عذره في ذلك؛ لا يمنع من تخطئة طريقته المخالفة لما كان عليه السلف الصالح، من إجراء النصوص على ظاهرها، واعتقاد ما دل عليه ذلك الظاهر، من غير تكييف ولا تمثيل، فإنه يجب التفريق بين حكم القول وقائله، والفعل وفاعله، فالقول الخطأ إذا كان صادرًا عن اجتهاد وحسن قصد؛ فلا يُذَم عليه قائله، بل يكون له أجر على اجتهاده، لقول النبي ﷺ: «**إذا حكم الحاكم، فاجتهد، ثم أصاب؛ فله أجران، وإذا حكم، فاجتهد، ثم أخطأ؛ فله أجر**» متفق عليه، وأما وصفه بالضلال: فإن أريد بالضلال الضلال المطلق، الذي يُذَمُّ به الموصوف، ويُمْقَتُ عليه؛ فهذا لا يتوجَّه في مثل هذا المجتهد، الذي عُلم منه حسنُ النية، وكان له قدم صدق في الدين، واتباع السنة، وإن أريد بالضلال مخالفة قوله للصواب، من غير إشعار بذم القائل؛ فلا بأس بذلك؛ لأن مثل هذا ليس ضلالًا مطلقًا؛ لأنه من حيث الوسيلة صواب، حيث بذل جهده في الوصول إلى الحق، لكنه باعتبار النتيجة ضلال، حيث كان خلاف الحق، وبهذا التفصيل يزول الإشكال والتهويل، والله المستعان». اهـ.

وانظر «فتاوى أركان الإسلام» (ص٧٢). وهذا كلامه -رحمه الله-فيمن أوّل بعض الصفات، فما ظنك بما هو دون ذلك درجات ودرجات؟!

وقال- رحمه الله- في «كتاب العلم» (ص٤١-٤٢) ط/ دار الثريا: «الأمر التاسع: احترام العلماء وتقديرهم: إن على طلبة العلم احترام العلماء، وتقديرهم، وأن تتسع صدورهم لما يحصل من اختلاف بين العلماء وغيرهم، وأن يقابلوا هذا بالاعتذار عمن سلك سبيلًا خطأ في اعتقادهم، وهذه نقطة مهمة جدًّا؛ لأن بعض الناس يتتبع أخطاء الآخرين؛ ليتخذ منها ما ليس لائقًا في حقهم، ويشوّش على الناس سمعتهم، وهذا من أكبر الأخطاء، وإذا كان اغتياب العامي من الناس من كبائر الذنوب، فإن اغتياب العالم أكبر وأكبر؛ لأن اغتياب العالم، لا يقتصر ضرره على العالم، بل عليه وعلى ما يحمله من العلم الشرعي، والناس إذا زهدوا في العالم، أو سقط من أعينهم؛ تسقط كلمته أيضًا، وإذا كان يقول الحق، ويهدى إليه؛ فإنَّ غِيبَةَ هذا الرجل لهذا العالم، تكون حائلًا بين الناس وبين علمه الشرعي، وهذا خطره كبير وعظيم».

قال: أقول: «إن على هؤلاء الشباب، أن يحملوا ما يجرى بين العلماء من الاختلاف، على حسن النية، وعلى الاجتهاد، وأن يعذروهم فيما أخطؤوا فيه، ولا مانع أن يتكلموا معهم فيما يعتقدون أنه خطأ، ليبينوا لهم: هل الخطأ منهم، أو من الذين قالوا: إنهم أخطؤوا؛ لأن الإنسان أحيانًا يتصوَّر أن قول العالم خطأ، ثم بعد المناقشة يتبين له صوابه، والإنسان بشر: «**كل ابن آدم خَطَّاء، وخير الخطائين التوابون**»، أما أن يفرح بزلة العالم وخطئه، ليشيعها بين الناس، فتحصل الفرقة؛ فإن هذا ليس من طريق السلف». اهـ. فتأمل كيف أن الشيخ ربيعًا يوهم الناس: بأن الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله - على منهجه، فأين كلام الشيخ ربيع من هذا الكلام؟!.

-وفي «كتاب العلم» أيضًا (ص٢١٥-٢١٧) سؤال: «ما قولكم فيمن يتخذ من أخطاء العلماء طريقًا للقدح فيهم، ورميهم بالبهتان، وما النصيحة التي توجِّهها لطلبة العلم في ذلك؟! فأجاب الشيخ- رحمه الله- قائلًا: «العلماء بلا شك يخطئون ويصيبون، وليس أحد منهم معصومًا، ولا ينبغي لنا، بل ولا يجوز أن نتخذ من خطئهم سُلّمًا للقدح فيهم؛ فإن هذا طبيعة البشر كلهم، أن يخطئوا إذا لم يُوفَّقوا للصواب، ولكن علينا إذا سمعنا عن عالم، أو عن داعية من الدعاة، أو عن إمام من أئمة المساجد، إذا سمعنا خطأ؛ أن نتصل به، حتى يتبيّن لنا، لأنه قد يحصل في ذلك خطأ في النقل عنه، أو خطأ في الفهم لما يقول، أو سوء قصد في تشويه سمعة الذي نُقِل عنه هذا الشيء، وعلى كل حال: فمن سمع منكم عن عالم، أو عن داعية، أو عن إمام مسجد، أو أي إنسان له ولاية، من سمع (عنه) مالا ينبغي أن يكون؛ فعليه أن يتصل به، وأن يسأله: هل وقع ذلك منه، أم لم يقع؟ ثم إذا كان قد وقع؛ فليبين له ما يرى أنه خطأ، فإما أن يكون قد أخطأ؛ فيرجع عن خطئه، وإما أن يكون هو المصيب؛ فيبين وجه قوله، حتى تزول الفوضى التي قد نراها أحيانًا، ولا سيما بين الشباب، وإنَّ الواجب على الشباب وعلى غيرهم، إذا سمعوا مثل ذلك؛ أن يَكُفُّوا ألسنتهم، وأن يسعوا بالنصح والاتصال بمن نُقِل عنه ما نُقل، حتى يتبيَّن الأمر، أما الكلام في المجالس، ولا سيَّما في مجالس العامَّة، أن يُقال: ما تقول في فلان؟! ما تقول في فلان الآخر، الذي يتكلم ضد الآخرين؟! فهذا أمر لا ينبغي بثه إطلاقًا؛ لأنه يثير الفتنة والفوضى، فيجب حفظ اللسان؛ قال النبي ﷺ لمعاذ بن جبل رضي الله عنه: **«ألا أخبرك بملاك ذلك كله؟»** قلت: بلى، يا رسول الله، فأخذ بلسان نفسه، وقال: **«كُفَّ عليك هذا»**، قلت: يا رسول الله، إنا لمؤاخذون بما نتكلم به؟ قال: **«ثكلتك أمك يا معاذ، وهل يَكُبُّ الناس في النار على وجوههم»** أو قال: **«على مناخرهم؛ إلا حصائد ألسنتهم؟!»**.

قال: وأنصح طلبة العلم وغيرهم أن يتقوا الله، وألا يجعلوا أعراض العلماء والأمراء مطية، تركبونها كيفما شئتم، فإنه إذا كانت الغيبة في عامة الناس من كبائر الذنوب؛ فهي في العلماء والأمراء أشد وأشد، حمانا الله وإياكم عما يغضبه، وحمانا عما فيه العدوان على إخواننا، إنه جواد كريم». اهـ. وانظر نحو ذلك في شريط «الحياة السعيدة» الوجه (ب).

فتأمل كيف وصف -رحمه الله -حال هؤلاء الشباب بأنها فوضى، وكيف جعل هذه المعاملة الحكيمة لكل من له ولاية، ولم يخصِّصها بالكبار الجهابذة، واعرف هذا؛ لأن الشيخ ربيعًا لما وجد الأدلة العلمية وفتاوى العلماء بخلاف ما هو عليه؛ ادعى أن هذا يكون لكبار الأئمة، بل لبعض كبارهم،فاعرف هذه البوابة التي أُعِدَّتْ للهروب منها؛ لكنَّ هذا الأسلوب لا يخفى على من بصَّره الله عزوجل!!!

وقال فضيلة الشيخ ابن عثيمين- رحمه الله- في «الصحوة الإسلامية» (ص٨٦-٨٧) في معرض دفاعه عن بعض أهل الهيئة، عندما يتجاوز الحد في الإنكار، فقال: «والإنسان قد يكون لديه غيرة شديدة قوية، واندفاع قوي، فلا يضبط نفسه عند التصرف، لكن لا يجوز لنا أن نتخذ من مثل هذا الحال، سُلّما للقدح في جميع أعضاء الهيئة، أو في جميع أعمال هذا الشخص نفسه، بل الواجب أن نلتمس له العذر، وأن نتصل به، ونبين له ما هو الطريق الراشد في معالجة الأمور». اهـ.

وذكر أيضًا نحو ذلك في «الصحوة الإسلامية ضوابط وتوجيهات» (ص١١٨-١١٩، ١٢٠)، وارجع أيضًا إلى شريط (شرح كتاب «الجامع من بلوغ المرام») (١٥/أ)، وشريط «التعليق على اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ب)، و«مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين» (٣/ ٣٤١-٣٤٢)، فلولا خشية الإطالة؛

لنقلت ذلك أيضًا.

ومما سبق من كلام الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- يتضح لنا أن أخطاء العالم السني، يُنظر فيها من عدة جهات:

الأولى: الاتصال به -إن أمكن- ليتثبَّت: هل قال هذا القول أم لا؟

الثانية: فإن كان قد قاله؛ يُتناقش معه، فلعل الحق يكون معه، بخلاف المنكِر عليه.

الثالثة: إن كان قد أخطأ؛ فينصح.

الرابعة: لا يُشهَّر به في المجالس، ولا تُجْمع زلاته، ثم تنشر في الناس؛ لما في ذلك من إفساد الشريعة وهدمها، وفي هذه الفائدة بيان لعدم إهدار الحسنات، وأن نصحه لخطئه، لا يعني هدم الخير الذي عنده، وهذا كلُّه فيمن له أيُّ ولاية كبرت أم صغرت.

الخامسة: وهي مستفادة من كلام العلماء: أنه إذا أصر؛ فيحذر منه في هذا الخطأ، أو مطلقًا إن كان ذلك سيؤدي إلى مصلحة راجحة.

فأين كلام الشيخ ربيع وأتباعه من كلام الشيخ ابن عثيمين الذي يتلألأ نورًا، ويفوح بطيب قواعد الشريعة؟! وهل تجد -أخي القارئ- أي فرقٍ بين هذا، وبين ما قررته في أول هذا الكتاب؟! وهو الشيء الذي ينكره عليّ الشيخ ربيع؟! ومن أسعد الناس -هنا- بقول الشيخ ابن عثيمين- رحمه الله-؟!

فهل سيجرؤ الشيخ ربيع بعد ذلك على أن يعيد ما نقله عن الشيخ العثيمين مرة أخرى؟! لا أستبعد ذلك!!

هذا وسيأتي- إن شاء الله تعالى - كلام العلماء الآخرين في هذا الباب أيضًا،

وإنما قدمت كلام الشيخ ابن عثيمين كما سبق - لما استدل الشيخ ربيع بقوله في إنكاره قواعد الشيخ عدنان، موهمًا -أي الشيخ ربيع- أن الشيخ ابن عثيمين ينكر -أيضًا- مقالتي: «نصحح خطأ الشخص السني، ولا نهدمه»، ولست بحاجة إلى الرجوع لنقل كلام الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - بدقة في قاعدة الشيخ عدنان: «نصحح ولا نجرح» وتفصيله في ذلك؛ لأنَّه يكفيني أنَّ قول الشيخ ابن عثيمين في موضع النزاع -هنا- واضح، وأنه على خلاف قول الشيخ ربيع، الذي قد ظهر عدوانه على من يخالفه- وإن كان محقًّا -، مع سكوته عمن وافقه- وإن كان ذا بلايا- وما أمر سكوته عن الحجوري والوصابي وغيرهما عني وعن غيري ببعيد، فأين الثرى وأين الثريا؟!!.

وأما من ذكرهم الشيخ ربيع من المشايخ موهمًا أنهم جميعًا يردون قولي «نصحح للسني خطأه، لكن بدون هدم لما معه من الخير»؛ فأكثرهم ممن لم أقف على كلامهم في هذه المسألة على وجه الخصوص، ولا أدري كيف وُجِّهَ لهم السؤال؟! فإن إلقاء السؤال- من أتباع ربيع- بطريقة مقصودة ماكرة، ليضمن السائل بها الجواب كما يريد؛أصبح شعارًا لهذه المدرسة، وسلكوا في هذا الأمر مسلك الحزبيين وزيادة، فإلى الله المشتكى.

وعلى كل حال: فالحق أحق أن يتبع، وإن حذّر منه الشيخ ربيع والشيخ النجمي!!

أما الشيخ الفوزان ـ حفظه الله ـ فإن له كلامًا على خلاف ما عليه الشيخ ربيع - أيضًا- ففي كتاب «محاضرات في العقيدة» (٢/ ١٩١) للشيخ الفوزان، قال - حفظه الله-: «الطريقة الصحيحة للتعامل مع العلماء عند ظن خطئهم: نعم، أنا لا أقول عن العلماء: معصومون، وأنهم لا يخطئون، العصمة لكتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، والعلماء يخطئون، ولكن ليس العلاج أننا نُشَهِّر بهم، وأننا

نتخذهم أغراضًا في المجالس، أو ربما على بعض المنابر، أو بعض الدروس، لا يجوز هذا أبدًا، حتى لو حصلت من عالم زلة أو خطأ؛ فإنَّ العلاج يكون بغير هذه الطريقة، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٩﴾﴾ (النور:١٩)، نسأل الله العافية والسلامة، فالواجب أن نتنبه لهذا الأمر، وأن يحترم بعضنا بعضًا، ولا سيما العلماء؛ فإن العلماء ورثة الأنبياء، ولو كان فيهم ما فيهم». اهـ. هذا كلام الشيخ الفوزان -حفظه الله- فأين هذا الكلام من الخسف والطحن الذي عُرِفَتْ به هذه المجزرة العصرية؟!!

ثم احذر - يا طالب العلم- من الذين يأخذون جواب العالم في مسألة، أوفي أناس بأعيانهم، لما بلغه عنهم -حقًّا كان أوباطلًا- ثم يسحبون هذا الحكم على الآخرين، مع اختلاف الحال -بل ويزعمون أن هذه فتوى فلان في فلان، أعني: الخصم الجديد لهم، ولا يردع المرء عن ذلك إلا دين ثخين، وحياء متين، والله المستعان!!

٨-وأما قول الشيخ ربيع: «ولا يزال عدنان من أولياء أبي الحسن وعصابته، لا نعرف منه موقفًا سلفيًّا صحيحًا، ولا يزال أبوالحسن يُقِرُّ قواعد عدنان، ويزيد عليها». اهـ.

فهذه الجملة على قلة حروفها، فقد جمعت الكثير من التهويل والتقوّل على عباد الله!! فمن أين للشيخ ربيع أنني أقرُّ أخطاء الشيخ عدنان، أو غيره؟!! من أين للشيخ هذه الدعوى القائمة على الظن والتخمين؟!!

ثم ما هو الموقف السلفي الذي يريده الشيخ ربيع؟! أيريد مني أن أتابعه على خسفه وطحنه وأقواله البعيدة عن العلم وأهله؟! كلا -والله- **فقد قال الإمام ابن القيم - رحمه الله - في «زاد المعاد» (٣/ ٦٢٧)**: «وفيها أي: في قصة وفد دوس-

أنه لا ينبغي للعاقل أن يقلد الناس في المدح والذم، ولا سيما تقليد من يمدح بهوى، ويذم بهوى، فكم حَالَ هذا التقليد بين القلوب وبين الهدى، ولم ينج منه إلا من سبقت له من الله الحسنى». اهـ. والمقصود وجه الشبه فقط، كما هو معلوم، وقد قال ابن عَقِيلٍ الحنبلي -كما في الآداب الشرعية لابن مفلح-: «وإرضاء الخلق بالمعتقدات؛ وبال في الآخرة»، وقد سبق ذكري إياه في: «قطع اللجاج».

إن الموقف السلفي: أن تنصح المسلم إذا أخطأ، وأن تأخذ بيده إلى الله عز وجل، وأن تبيِّن له وجه الخطأ ودليله، فإذا استجاب؛ فالحمد لله، وإلا حذَّرت منه في خطئه فقط، أو مطلقًا -إن كانت المصلحة في ذلك راجحة-، وهذا الذي أنا عليه -ولله الحمد- ولا يلزمني أن أعرِّف الشيخ ربيعًا بأعمالي ونصائحي ومواقفي، فَأَجْرِي على الله عز وجل القائل في كتابه: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ﴾ (الفرقان: ٥٧)، وأنا أفعل هذا لله تعالى، سواء رضى الشيخ ربيع أم سخط!!

وكوني من أولياء الشيخ عدنان - في الحق - فهذا مما أتقرَّب به إلى الله تعالى، أن أكون وليًّا له في طاعة الله، معينًا له على الخير، ناصحًا ومستنصحًا ما أمكن؛ فأيُّ عيب في ولاية مؤمن قد بالغْتَ في ظلمه والتقوُّل عليه، وقد نفعه الله بنصائح كثير من طلاب العلم المخلصين، الذين لم يسلكوا مسلكك الفظّ الغليظ؟!!

ثم ما هي القواعد التي قالها الشيخ عدنان -وهي مخالفة للشرع- وأنا أقرها، وأزيد عليها؟! سمِّ لنا -يا صاحب الفضيلة!!- ألم تذكر في «الانتقاد العقدي والمنهجي للسراج الوهاج» كثيرًا من ذلك، فقطع الله اللَّجَاجَ بـ «قطع اللجاج»؟! فلماذا لا ترد على «قطع اللجاج»؛ ليعرف الناس موقفك من

النقولات السلفية، التي شحنْتُ بها الكتاب؟! وليدرك الناس -بردِّك المنتظر!!- الفرق الواسع، والبون الشاسع، بين نقدك وبين نقد علماء الأمة سلفًا وخلفًا؟!.

ألم أَرُدَّ عليك في مسألة الموازنات، ومسألة الاعتدال في الجرح والتعديل، دون وكس أو شطط، ومسألة الاستشهاد بكلام المخالف، ومسألة التعاون مع المخالف على البر والتقوى، ومسألة اجتماع موجبات الحب والبغض في شخص واحد، وغير ذلك من المسائل التي جعلتها أنت أصول سلفية العصر، وكشفتُ اللثام عن حقيقة منهجك الذي تسلكه في هذه الأمور، وأنك مخالف للسلف، ولعلماء الدعوة السلفية المعاصرين، وأن انتحالك إياهم انتحال لا دليل عليه، ووراءه ما وراءه؟!! لقد وَضَّحْتُ لك هذا كله، بأدلة تملأ الصدر والنحر، فأين ردك العلمي الذي تقَرُّ به عيون طلاب العلم، وينتفع به مخالفك؟!

فلم أر منك من قبل ومن بعد؛ إلا السبَّ والشتم والظلم والافتراء، فاربع على نفسك - أيها الشيخ- والزم غرز العلماء الصادقين -سلفًا وخلفًا- ودع عنك التهويش والتحريش؛ فإن حجة الله دامغة، ونعمته سابغة ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ (الشعراء: ٢٢٧).

وقد سبق في جوابي برقم (٥) الجواب على قوله: «وتعبير أبي الحسن عن هذه القاعدة، أسوأ من تعبير عدنان. .)؛ فارجع إليه.

وهذا أوان ذكر كلام بقية أهل العلم، الذين يقررون بيان خطأ من أخطأ من أهل السنة -بل ربما ذكروا من تلوَّث ببدعة- دون إهدار كل ما عنده من خير، عسى أن يكون في ذلك زاجرًا لمن نصح نفسه، وكفى الناس شره، والله المستعان:

أ - قال الإمام ابن القيم -رحمه الله- في «مدارج السالكين» (٢/ ٣٩-٤٠) -

وقد أشار لبعض شطحات المخالفين-: «وهذه الشطحات أوجبتْ فتنةً على طائفتين من الناس:

إحداهما: حُجِبتْ بها عن محاسن هذه الطائفة، ولُطف نفوسهم، وصدقِ معاملاتهم، فأهدروها لأجل هذه الشطحات، وأنكروها غاية الإنكار، وأساؤوا الظن بهم مطلقًا، وهذا عدوان وإسراف، فلو كان كل من أخطأ أو غلط، تُرك جملةً، وأُهْدِرَتْ محاسنه؛ لفسدتِ العلوم والصناعات والحكم، وتعطلت معالمها . .».

ثم ذكر -رحمه الله- الطائفة المضادة لما سبق، وسماهم معتدين معرضين، ثم قال:

والطائفة الثالثة: «وهم أهل العدل والإنصاف، والذين أعطوا كل ذي حق حقه، وأنزلوا كل ذي منزلة منزلته، فلم يحكموا للصحيح بحكم السقيم المعلول، ولا للمعلول السقيم بحكم الصحيح، بل قبلوا ما يُقبل، وردوا ما يُرد». اهـ.

قلت: فما الفرق بين هذا، وبين قولي في السني: « . . ولا نهدمه»؟! مع أن كلام ابن القيم -رحمه الله- يشمل السني، ومن عنده بعض الشطحات، فلا تُهْدَرُ علومه الأخرى لشطحاته - على تفاصيل في ذلك معروفةٍ في غير هذا المحل.

ب- **وقال -أيضًا- في «مدارج السالكين» (١/ ١٩٨)**- في سياق ذِكر ما أُخذ على أبي إسماعيل الهروي، رحمه الله- فقال: (ولا توجب هذه الزلة من شيخ الإسلام إهدار محاسنه، وإساءة الظن به، فمحله من العلم والإمامة والمعرفة والتقدم في طريق السلوك؛ المحلُّ الذي لا يُجهل، وكل أحد فمأخوذ من قوله ومتروك، إلا المعصوم صلوات الله وسلامه عليه، والكامل من عُدَّ خطؤه، ولا سيما في مثل هذا المجال الضنك، والمعترك الصعب، الذي زلت فيه أقدام،

وضلت فيه أفهام، وافترقت بالسالكين فيه الطرقات، وأشرفوا -إلا أقلهم- على أودية المهلكات، وكيف لا؛ وهو البحر الذي تجري سفينة راكبه في موج كالجبال، والمعترك الذي تضاءلت لشهوده شجاعة الأبطال، وتحيرت فيه عقول ألبّاء الرجال، ووصلت الخليقة إلى ساحله يبغون ركوبه» إلخ ما قال -رحمه الله- من كلام نفيس، فارجع إليه -إن شئت-.

هذا مع أن الهروي رحمه الله تكلم بكلام طمع فيه من أجله أهل الحلول، بل أقسموا بالله إنه لمنهم، وما هو منهم، فأين هذا ممن يفتري عليه الشيخ ربيع، وهو من أهل السنة، وأعظم علمًا وحلمًا ونفعًا منه؟!

ج- **وقال في «إعلام الموقعين» (٣/ ٢٨٣)**: (الثاني: معرفة فضل أئمة الإسلام، ومقاديرهم، وحقوقهم، ومراتبهم، وأن فضلهم وعلمهم ونصحهم لله ورسوله؛ لا يوجب قبول كل ما قالوه، وما وقع في فتاويهم من المسائل التي خَفِيَ عليهم فيها ما جاء به الرسول، فقالوا بمبلغ علمهم، والحق في خلافها؛ لا يوجب اطراح أقوالهم جملة، وتنقُّصَهُمْ، والوقيعة فيهم، فهذان طرفان جائران عن القصد، وقصد السبيل بينهما، فلا نؤثِّم ولا نعصم، ولا نسلك بهم مسلك الرافضة في عليٍّ، ولا مسلكهم في الشيخَيْنِ، بل نسلك مسلكهم أنفسهم فيمن قَبْلهم من الصحابة؛ فإنهم لا يؤثِّمونهم، ولا يعصمونهم، ولا يقبلون كل أقوالهم، ولا يهدرونها، فكيف يُنكرون علينا في الأئمة الأربعة، مسلكًا يسلكونه هم في الخلفاء الأربعة وسائر الصحابة، ولا منافاة بين هذين الأمرين، لمن شرح الله صدره للإسلام، وإنما يتنافيان عند أحد رجلين: جاهل بمقدار الأئمة وفضلهم، أو جاهل بحقيقة الشريعة التي بعث الله بها رسوله، ومن له علم بالشرع والواقع؛ يعلم قطعًا أن الرجل الجليل، الذي له في الإسلام قدم صالح، وآثار حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكان؛ قد تكون منه الهفوة والزلة، هو فيها معذور، بل ومأجور لاجتهاده، فلا يجوز أن يُتَّبَعَ فيها، ولا يجوز أن تُهْدَرَ

مكانته وإمامته ومنزلته من قلوب المسلمين». اهـ.

فتأمل أيها المنصف: ما الفرق بين هذا الكلام العظيم الشأن، وبين كلامي الذي ينكره الشيخ ربيع - عافانا الله وإياه-؟ وأي الفريقين أسعد بمنهج السلف؟!!

وقد قال الشاطبي في «الموافقات» (٤/ ١٧٠-١٧١): «إن زلة العالم، لا يَصِحُّ اعتمادها من جهة، ولا الأخذ بها تقليدًا له. كما أنه لا ينبغي أن يُنْسَب صاحبها إلى التقصير، ولا أن يُشنَّع عليه بها، ولا ينتقص من أجلها، أو يُعتقد فيه الإقدام على المخالفة بحتًا؛ فإن هذا كله خلاف ما تقتضي رتبته في الدين». اهـ. نقلًا من «فقه الائتلاف» (ص١٢١-١٢٢).

٭ والذهبي -رحمه الله- قد قرر هذا في عدة مواضع:

أ- ففي «النبلاء» (١٤/ ٣٧٤-٣٧٦) ترجمة ابن خزيمة، قال -رحمه الله-: «ولابن خزيمة عظمة في النفوس، وجلالة في القلوب؛ لعلمه ودينه واتباعه السنة، وكتابُهُ في التوحيد مجلد كبير، وقد تأول في ذلك حديث الصورة، فليُعْذرْ من تأول بعض الصفات، وأما السلف فما خاضوا في التأويل، بل آمنوا وكَفُّوا، وفَوّضوا عِلْمَ ذلك إلى الله ورسوله، ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده، مع صحة إيمانه، وتوخِّيه لاتباع الحق، أهدرناه، وبدعناه؛ لقلّ مَنْ يَسْلَمُ مِنَ الأئمة معنا، رحم الله الجميع بمنه وكرمه». اهـ. هذا مع أن هناك من الأئمة من جعل الكلام بذلك في حديث الصورة من قول الجهمية.

فتأمل قوله: «أهدرناه»، وما الفرق بينه وبين قولي: «هدمناه»؟!!

قلت: وفي تعليق على «التوحيد» لابن خزيمة، للدكتور الشهوان (١/ ٩٠) تابع الحاشية (١):

قال الحافظ أبوموسى المديني فيما جمعه من مناقب الإمام قوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن إسماعيل التيمي: «سمعته يقول: أخطأ محمد بن إسحاق بن خزيمة في حديث الصورة، ولا يُطعن عليه في ذلك، وقال أبوموسى: أشار بذلك إلى أنه قلّ من إمام إلا وله زلة، فإذا تُرِك الإمام لأجل زلته؛ تُرك كثير من الأئمة، وهذا لا ينبغي أن يُفعل». اهـ.

ب- وفي «النبلاء» (١٤/ ٣٩-٤٠) ترجمة محمد بن نصر المروزي، ذكر الذهبي بعض المسائل التي خالف فيها أهل السنة -مع إمامته- وقد هجره بعض علماء وقته، فَرَدَّ ذلك الذهبي، ثم قال: «ولو أنَّه كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل، خطأ مغفورًا له، قمنا عليه، وبدَّعْناه، وهجرناه؛ لما سلم معنا لا ابن نصر، ولا ابن منده، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة». اهـ.

فتأمل قوله: « فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة»؛ ففيه إشارة إلى أن هذا المسلك المخالف مسلك أهل الهوى والفظاظة، كيف لا، وهم بهذا سيهدرون الدين بإهدار علمائه؟!!

ج- وفي «النبلاء» (٥/ ٢٧١) ترجمة قتادة، قال الذهبي -رحمه الله-: «ثم إن الكبير من أئمة العلم، إذا كثر صوابه، وعُلِم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعُرف صلاحه، وورعه، واتباعه؛ يُغْفَرُ له زَلَلُهُ، ولا نضلّله ونطّرحه، وننسى محاسنه، نعم: ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك». اهـ.

فتأمل هذا النص، وانظر هل تجد فارقًا بينه وبين قولي: «لا أحد أكبر من النصيحة، لابد أن يرجع للحق، ويذعن له، لكنْ لا نهدمه»؟

قلت: هذا مني في الرجل السني الذي لم يتأثّر أصلًا ببدعة، أما الذهبي فقاله

في قتادة، وهو متأثر أومتهم بالقدر، فيالله العجب ممن يدعي منهج السلف، ويُنْكِرُ على من يقول: «نصحح أخطاء السني، بنصحه، وإلزامه بالرجوع للحق، لكن لا نسقطه بالكلية، ونَحْرِمُ الناس مما عنده من الخير»!! وارجع لترى نصوصًا أخرى في «قطع اللجاج» عند جوابي على الانتقاد رقم (٤٤) مع النظر في «النبلاء» (١٨/ ١٥٧) ترجمة ابن عبدالبر، و(٩/ ٥٦٩) وما بعدها، من ترجمة عبدالرزاق الصنعاني، و(١٥/ ٥٦٤) ترجمة صاحب الأندلس، و(٩/ ١٤٤) ترجمة وكيع.

وكذا فشيخ الإسلام -رحمه الله- ذكر شيئًا من ذلك:

* ففي «مجموع الفتاوى» (١١/ ١٥-١٦)، قال شيخ الإسلام: «ثم الناس في الحب والبغض، والموالاة والمعاداة، هم أيضًا مجتهدون، يصيبون تارة، ويخطئون تارة، وكثير من الناس إذا علم من الرجل ما يحبه؛ أحب الرجل مطلقًا، وأعرض عن سيئاته، وإذا علم منه ما يبغضه؛ أبغضه مطلقًا، وأعرض عن حسناته، وهذا من أقوال أهل البدع والخوارج والمعتزلة والمرجئة، وأهل السنة والجماعة يقولون ما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع. . ». اهـ.

قلت: فهذا يدل على أن إهدار الحسنات بالكلية، لوجود سيئات عند الرجل؛ مخالف لمنهج أهل السنة والجماعة، وموافق لأهل الأهواء، وقد سبق عن الشيخ ربيع نحوهذا، عندما عدّ ذلك من منهج الخوارج، وها هو اليوم يحمل لواءهم!! ولا يلزم من ذلك وجوب ذكر حسنات المخالف دائمًا، إنما لذلك حالات معينة، ليس هذا موضع بسطها، والله أعلم. وانظر «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٣٦٦)، و«الاستقامة» (١/ ٢٢١).

وفي «الدرر السنية» (١٠/ ٥٧)، قال شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب النجدي - رحمه الله- في رسالته إلى عبدالله بن عيسى وابن عبدالوهاب:

«... ومتى لم تتبيَّن لكم المسألة؛ لم يحلَّ لكم الإنكار على من أفتى أو عمل، حتى يتبين لكم خطؤه، بل الواجب السكوت والتوقف، فإذا تحققتم الخطأ؛ بينتموه، ولم تهدروا جميع المحاسن، لأجل مسألة، أو مائة، أو مائتين، أخطأتُ فيهن؛ فإني لا أدعي العصمة». اهـ.

فماذا يقول الشيخ ربيع في هذا؟! ولا شك أن المراد بهذه المسائل، ما لا يُخْرِجُ المرء من السنة أو الإسلام، بخلاف ما فهم محمد بن عبدالوهاب الوصابي من قولي هذا، بأنه قد يقع في مسألة واحدة، وهي كفر أكبر!! فأين الوصابي من النجدي؟ وأين الثرى وأين الثريا؟!

وفي «مجموعة الرسائل والمسائل النجدية» (٣/ ١٦٢) قال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ -رحمهم الله- في رسالته إلى زيد بن محمد آل سليمان: «... فيجب حماية عِرْض من قام لله، وسعى في نصر دينه الذي شرعه وارتضاه، وتَرْك الالتفات إلى زلاته، والاعتراض على عباراته، فمحبة الله، والغيرة لدينه، ونصرة كتابه ورسوله؛ مرتَّبة عليه، محبوبة لله مرضية، يغتفر فيها العظيم من الذنوب، ولا يُنظر معها إلى تلك الاعتراضات الواهية، والمناقشات التي تفتُّ في عضد الداعي إلى الله، والملتمس لرضاه، وهَبْهُ كما قيل، فالأمر سهل في جنب تلك الحسنات، «وما يدريك: لعل الله اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم، فقد غفرتُ لكم».

فليصْنَع الركبُ ما شاؤوا لأنفسهم ... هم أهلُ بَدْرٍ فلا يَخْشَوْنَ مِنْ حَرَجِ

ولما قال المتوكِّل لابن الزيات: يا ابن الفاعلة، وقذف أمه، قال الإمام أحمد - رحمه الله-: «أرجو أن الله يغفر له؛ نظرًا إلى حسن قصده في نصر السنة، وقمع البدعة» ولما قال عمر لحاطب ما قال، ونسبه إلى النفاق؛ لم يعنِّفه النبي ﷺ، وإنما أخبره أنَّ هناك مانعًا ...». اهـ.

هذا ولا تفهم -أيها القارئ الكريم- من هذا النقل السكوت عن الخطأ!، لكن المراد أنه يُنكر بالأسلوب الذي لا يُهْدِرُ الخير الذي عند الداعية السني الذي قصده الحق، وأصوله على السنة، وله بلاء حَسَنٌ، وقدم صِدْق في الحق.

فتأمل إطلاق الشيخ عبد اللطيف -رحمه الله- مالم أطلقه في مقالتي، فما عسى أن يقول الشيخ ربيع -أكرمنا الله وإياه بالهداية والسداد-؟

* **وقال شيخنا الوادعي -رحمه الله - في «قمع المعاند» (ص٤٧٥)**: «وشخص سني، ولو أخطأ، لابد أن يُغَضَّ الطرف عنه، والحمد لله، وأما الرجوع إلى الحق، ففضيلة، والحمد لله الذي وفقني لذلك». اهـ.

ويقال في هذا أيضًا: ما قيل في كلام الشيخ عبداللطيف- رحمه الله- وانظر «فضائح ونصائح» (ص١٤٦).

وقال الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ -حفظه الله تعالى- في شريط «الفتوى بين مطابقة الشرع ومسايرة الأهواء» الوجه (ب): «أيضًا، إذا كانت المسألة متعلقة بالعقائد، أو كانت المسألة متعلقة بعالم من أهل العلم، في الفتوى في شأنه، في أمر من الأمور؛ فإنه هنا يجب النظر فيما يَؤُولُ إليه الأمر، من المصالح ودفع المفاسد؛ ولهذا ترى أئمة الدعوة -رحمهم الله تعالى- من وقت الشيخ عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن حسن -أحد الأئمة المشهورين- والشيخ محمد بن إبراهيم، إذا كان الأمر متعلقًا بعالم، أو بإمام، أو بمن له أثر في السنة؛ فإنهم يتورعون، ويبتعدون عن الدخول في ذلك:

الشيخ صِدِّيق حسن خان القِنَّوْجيّ الهندي، المعروف، عند علمائنا له شأن، ويقدِّرون كتابه «الدين الخالص»، مع أنه نَقَدَ الدعوة في أكثر من كتاب له، لكن يغضّون النظر عن ذلك، ولا يصعِّدون هذا، لأجل الانتفاع بأصل الشيء، وهو تحقيق التوحيد، ودرء الشرك.

المثال الثاني: الإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني، المعروف، صاحب كتاب «سبل السلام» وغيره، له كتاب «تطهير الاعتقاد»، وله جهود كبيرة في رد الناس إلى السنة، والبُعْدِ عن التقليد المذموم، والتعصب، وعن البدع، لكنْ زَلَّ في بعض المسائل، ومنها ما يُنْسَبُ إليه في قصيدته المشهورة، لما أثنى على الدعوة، قيل: إنه رجع عن قصيدته تلك بأخرى، يقول فيها: «رجعت عن القول الذي قلتُ في النجدي» يعني: محمد بن عبدالوهاب النجدي، ويأخذ هذه القصيدة أرباب البدع، وهي تُنسب له، وتُنسب لابنه إبراهيم، وينشرونها على أن الصنعاني كان مؤيدًا للدعوة، لكنه رجع.

والشوكاني أيضًا -رحمه الله تعالى- مقامه أيضًا معروف، ومع ذلك كان علماؤنا[١] الشوكاني له اجتهاد خاطئ في التوسل، وله اجتهاد خاطئ في الصفات، وتفسيره في بعض الآيات، له تأويل، وله كلام في عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ليس بالجيد، و له كلام -أيضًا- في معاوية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ليس بالجيد، لكن العلماء لا يذكرون ذلك، وألَّف الشيخ سليمان بن سحمان -رحمه الله- كتاب «تبرئة الشيخين الإمامين»، يعني: بهما الإمام الصنعاني والإمام الشوكاني، وهذا لماذا؟ لماذا فعل ذلك؟ لأن الأصل الذي يبني عليه هؤلاء العلماء هو السنة، فهؤلاء ما خالفونا في أصل الاعتقاد، وما خالفونا في التوحيد، ولا خالفونا في نصرة السنة، ولا خالفونا في رد البدع، وإنما اجتهدوا، فأخطؤوا في مسائل، والعالم لا يتبع بزلته -كذا، ولعله لا يتتبع: أي: يفضح- كما أنه لا يُتبع في زلته- أي: لا يُقتدى به فيها - فهذه تُتْرك ويُسكت عنها، ويُنشر الحق، ويُنشر من كلامه مما يُؤَيَّد به.

وعلماء السنة لما زلّ ابن خزيمة -رحمه الله- في مسألة الصورة، كما هو معلوم، ونفى صفة الصورة لله جل وعلا، ردّ عليه ابن تيمية -رحمه الله- في

(١) كذا.

أكثر من مائة صفحة، مع ذلك؛ علماء السنة يقولون عن ابن خزيمة: إنه إمام الأئمة، ولا يرضون أن أحدًا يطعن في ابن خزيمة؛ لأن كتاب «التوحيد»، الذي ملأه بالدفاع عن التوحيد لله رب العالمين، وبإثبات أنواع الكمالات لله جل وعلا، في أسمائه ونعوته، جل جلاله، وتقدست أسماؤه، والذهبي -رحمه الله- في «سير أعلام النبلاء» قال: «وزل ابن خزيمة في هذه المسألة».

فإذنْ: هنا إذا وقع زلل في مثل هذه المسائل، فما الموقف منها؟ الموقف: أنه يُنظر إلى موافقته لنا في أصل الدين، وموافقته للسنة، ونصرته للتوحيد، ونصرته لنشر العلم النافع، ودعوته إلى الهدى، ونحو ذلك من الأصول العامة، ويُنصح في ذلك، وربما رُدَّ عليه على حدةٍ، لكن لا يُقدح فيه قدحًا كذا يلقيه تمامًا، وعلى هذا كان منهج أئمة الدعوة في هذه المسائل، كما هو معروف.

وقد حدثني فضيلة الشيخ صالح بن محمد اللحيدان -حفظه الله تعالى- حينما ذكر قصيدة الصنعاني الأخيرة: «رجعتُ عن القول الذي قُلْتُ في النجدي» التي يقال: إنه رجع فيها، أو أنه كتبها، قال: سألت شيخنا محمد بن إبراهيم -رحمه الله- عنها، هل هي له، أم ليست له؟ قال: فقال لي: الظاهر أنها له، والمشايخ مشايخنا يرجحون أنها له، ولكن لا يريدون أنه يقال ذلك؛ لأنه نصر السنة، ورد البدعة، مع أنه هجم على الدعوة، وتكلَّم في هذه القصيدة عن الشيخ محمد ابن عبدالوهاب، ثم الشوكاني له قصيدة أرسلها إلى الإمام سعود، ينهاه فيها عن كثير من الأفعال، من القتال، ومن التوسُّع في البلاد، ونحو ذلك في أشياء، لكنَّ مقامه محفوظ، لكن ما زلُّوا فيه؛ لا يتابعون عليه، ويُنهى عن متابعته في. . »، إلى أن قال حفظه الله:

«لأن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، ودرء المفاسد وتقليلها، وهذه القاعدة المتفق عليها، لها أثر كبير، بل يجب أن يكون لها أثر كبير في

الفتوى. . ». اهـ.

فتأمل نسبة هذا المنهج إلى أئمة الدعوة النجدية، وأن كلامه عام في كل من له أثر في السنة، فمن أين أتى الشيخ ربيع بهذه الطريقة التي ينافح عنها، والتي خالف فيها السلف والخلف؟!

وقال عبيد الجابري -أصلحني الله وإياه- في رسالة باسم: «أصول وقواعد في منهج السلف الصالح» القسم الثاني (ص٢): «فجميع أقوال الناس وأعمالهم؛ ميزانها عندنا شيئان: النص والإجماع، فمن وافق نصًا أو إجماعًا؛ قُبل منه، ومن خالف نصًا أو إجماعًا؛ رُدَّ عليه ما جاء به من قول أو فعل، كائنًا من كان، ثم إن كان هذا المخالف، أصوله سنة، ودعوته سنة، وكل ما جاء عنه سنة؛ فإن خطأه يُرد، ولا يُتابع على زلته، وتُحفظ كرامته، وإن كان ضالاً مبتدعًا، لم يعرف للسنة وزنًا، ولم تقم لها عنده قائمة، مؤسِّسًا أصوله على الضلال؛ فإنه يُرد عليه، كما يُرد على المبتدعة الضُّلال، ويُقابَل بالزجر والإغلاظ والتحذير منه، إلا إذا ترتبت مفسدة أكبر من التحذير منه». اهـ.

وقال -أيضًا- كما في شريط «حقائق علمية عن أخطار تواجه الدعوة السلفية» وجه (أ): «رد المخالفات ومجانبات الصواب، سواء كانت بدعية، أو غير بدعية، إذا انتشرت وشاعت في الناس؛ رُدّت على قائلها، كائنًا من كان، ثم إن كان هذا المخالف من أهل السنة، ومؤصِّلًا على السنة، تعليمًا، ودعوة، ونشرًا، ودفاعًا عنها؛ فإنه لا يُتابع على زلته، وترد مخالفته، مع حفظ كرامته؛ لأن هذا الصنف من الناس، الغالب عليه أنه كان مجتهدًا، طالبًا للحق، بل هذا من عرفناه منهم، يجتهد، يطلب الحق، لكن يُخطئ الطريق، فهو مأجور على اجتهاده، مغفور له خطؤه -إن شاء الله تعالى-». اهـ.

قلت: فتأمل هذا التأصيل العلمي الصحيح، لكن التطبيق لذلك للأسف -

عند المخالفين معنا - ومنهم الجابري - تختلف فيه المكاييل، وتتعدد فيه الأقاويل، دون استناد إلى حجة أو دليل، فأسأل الله أن يستر علينا وعليهم؛ فإنه حسبنا ونعم الوكيل.

ففي هذه المواضع السابقة- من كلام أهل العلم سلفًا وخلفًا- ما يدل على أن من أخطأ في معصية، أو مقالة مبتدعة، وهو من أهل السنة الأحياء، ووقع في البدعة باجتهاده وتحريه الحق؛ أننا ننصحه، ونصحِّح خطأه بالتي هي أحسن، ولا نشهِّر به، ونهدمه بالكلية، فإذا أصر على الخطأ؛ عاملناه بما يستحق شرعًا، ملاحظين في ذلك قدْر الخطأ، وأمر المصالح والمفاسد.

وأما الأموات من علماء السنة؛ فنرد خطأهم؛ ولا نهدر محاسنهم الأخرى، وهذا بعينه الذي أذهب إليه، فما وجه تشنيع الشيخ ربيع -هداني الله وإياه-؟! وهل يُشنَّع على من ارتدى بالأدلة، واتَّزر بالآثار السلفية، وسلك مسلك العلماء؟! أليس الأولى بالتشنيع من أرخى للسانه العنان، فرمى الناس بالزور والبهتان، وأَزْبَدَ وأَرْعد، ولم يذكر دليلًا شرعيًا، ولا أثرًا سلفيًا على قوله في موضع النزاع؟!!

إن هؤلاء العلماء - المعتدلين منهم- الذين نقلتُ عنهم ما يؤيد كلامي، هم -ومن جرى مجراهم- قناديل الهدى، ومصابيح الدجى، فهل عندك ما يرد كلامهم من نص أو أثر؟!وهل بعد ذلك ستتجرأ على دعواك بأن أباالحسن له أصول فاسدة،وتضرب بفتاويهم عرض الحائط؟!!

والمعلوم: أن الشيخ ربيعًا يحشد كلامًا في غير موضعه، أو ما هو حجة عليه، كما هو موضَّح في كثير من ردودي عليه، لا سيما في «**الجواب الأكمل، لمن أنكر حمل المجمل على المفصَّل**»؛ فارجع إليه.

* ذكر الشيخ ربيع - وفقنا الله وإياه للسداد والرشد، كما في (ص١-٢)-

أن قولي: «ما أحد فوق النصيحة» أنها كلمة حق، يُراد بها ترويجُ الباطل!! وهذا من كيس الشيخ، كما لا يخفى!!

وذكر أن من تكلَّم في الجرح والتعديل من الصحابة فمن بعدهم، لم ينتقدهم أحد، أو حاربهم.

وجوابي: أن الأولين لهم أهلية الجرح والتعديل، بخلاف هذه المدرسة التي هي بالمجزرة أشبه منها بغيرها، فترى الأولين إذا تكلموا؛ تكلموا بعلم وضوابط شرعية، وشهدوا على الحسنة بأنها حسنة، وعلى السيئة بأنها سيئة، وذكروا إحداهما في موضع، والأخرى في موضع آخر، وجمعوا بينهما في موضع ثالث، ووضعوا كل شيء في موضعه، وانتصروا لله لا لأنفسهم؛ فلذلك بارك الله عز وجل في علومهم، وحُفظت كلماتهم في المخالفين، بل إشاراتهم، واجتهد الأئمة بعدهم في الجمع بين كلامهم لانضباطه في الجملة- وهذا كله بخلاف ما نراه ونسمعه من كثير من أساتذة وخريجي هذه المجزرة العصرية، الذين إذا سئل الواحد منهم عن شخص؛ تتزاحم الكلمات في ذهنه بصيغة (أفعل) فيتردد في إصدار هذه أو تلك -لا للتأني والورع- ولكن للنظر في أي مادة تدل على الجرح، وتكون أشد من أختها في ذلك، وأغيظ لمن قيلت فيه، ككلمة (أخبث) أو(أكذب) أو(أضر) أو(أسقط) ودعْ عنك قولهم (ماكر، ومخادع، وكذاب، ودسيسة، وملبس. .)، إلى غير ذلك من مخزونات هذا الكيس، الذي لم ينفد حتى الآن، عجّل الله بفضّه ونثره وكشفه، فغالب ما فيه: حَيَّةٌ أو عقرب، أو غير ذلك مما يُقْتَلُ في الحل والحرم!!.

ولذلك: فلما رأى الأئمة المتقدِّمون والمتأخِّرون من انتحل الحديث، وهو ليس له بأهل؛ أنكروا عليهم، فقد قال الذهبي محذرًا بعض محدثي زمانه:

فَدَعْ عنك الكتابةَ لستَ منها ... ولو سَوَّدتَّ وَجْهَكَ بِالمِدَادِ

وقال أيضًا

ولــلحـوربِ رجـالٌ يُـعْـرَفُـونَ بـهـا　　ولــلــدواويــنِ كُــتَّــابٌ وحُــسَّــابُ

وانظر كلام الذهبي في «النبلاء» (١٧/ ٤١)، وفي «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٠) ترجمة الصديق رضي الله عنه، حيث قال: «. .وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي أو لمذهب؛ فبالله لا تتعب، وإن عرفتَ أنك مخلّط مخبّط مهمل لحدود الله؛ فأرحنا منك، فبعد قليل ينكشف البهرج، وينكب الزغل، ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله، فقد نصحتك، فعِلم الحديث صلف، فأين علم الحديث؟ وأين أهله؟ كدت ألاَّ أراهم إلا في كتاب، أو تحت تراب». اهـ.

فهل يقال: إن الذهبي يسب أو يشتم أهل الحديث، الذين هم: القَطَّان، وابن مهدي، وأحمد، ويحيى، والرازيّان، والبخاري، ومسلم، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم؟! كما هو الحال عند المخالفين: فمن حَذَّر من تهوُّرهم، أو كان فقط يشتكي من إسرافهم وظلمهم؛ ثاروا عليه: فلان يسب أهل السنة، ويحارب أهل الحديث، ويعادي أهل الجرح والتعديل، الذين يذبون عن السنة، ويحذرون من البدع وأهلها!! فيا لله العجب، من هؤلاء الذين ما عرفوا قدر أنفسهم، ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينِۭ ۝٨٨﴾ (ص: ٨٨).

أليس قد رد الأئمة على بعضهم عندما جاوزوا الحد؟!! وقد سبق كلام الذهبي في يحيى بن سعيد القطان وأبي حاتم الرازي، وهما مَنْ هما في العلم والدين والنصح للأمة، والأمثلة على ذلك كثيرة، وفيما ذكرته في «قطع اللجاج» في هذا كفاية.

وقد تكلم الذهبي في يحيى بن عمار السجستاني عندما حملته الغيرة على السنة، فتجاوز الحد مع بعض أهل البدع، لا مع كثير من أهل السنة، الذين نفع الله بهم، كما هو حال الشيخ ربيع ومن وراءه، الذين وجهوا سهامهم للعاملين

الصادقين من طلبة العلم، وكأنهم يشعرون بشيء ما، إذا رأوا رجلًا نفع الله به في بلد ما، إذا لم يكن مؤديًا لجميع مراسم الإذعان والخضوع لهم!!. ومن ذلك وجوب موافقتهم في الفتوى، والتجريح والتشهير، والاتصال الهاتفي - على الأقل - إذا عجز عن الزيارة، ونحو ذلك!!

جاء في «النبلاء» (١٧/ ٤٨١) قال -رحمه الله-: «وكان أي: يحيى بن عمار- متحرقًا على المبتدعة والجهمية، بحيث يَؤُولُ به ذلك إلى تجاوز طريقة السلف، وقد جعل الله لكل شيء قدرًا، إلا أنه كان له جلالة عجيبة بهراة، وأتباع وأنصار». اهـ.

وانظر ما جاء في «النبلاء» (١٧/ ٤٥٩-٤٦٠)، فقد قال الذهبي: «قال أبوطاهر السِّلَفِّي: سمعت أبا العلاء محمد بن عبدالجبار الفرساني يقول: حضرت مجلس أبي بكر بن أبي علي الذكواني المعدل -في صغري -مع أبي، فلما فرغ من إملائه، قال إنسان: من أراد أن يحضر مجلس أبي نُعَيْم؛ فليقم، وكان أبونعيم في ذلك الوقت مهجورًا، بسبب المذهب، وكان بين الأشعرية والحنابلة تعصب زائد يؤدي إلى فتنة، وقيلٍ وقالٍ، وصُداع طويل، فقام إليه أصحاب الحديث بسكاكين الأقلام، وكاد الرجل يقتل!!

قال الذهبي: «قلت: ما هؤلاء بأصحاب الحديث، بل فجرة جهلة، أبعد الله شرهم». اهـ.

وانظر القصة في «تذكرة الحفاظ» أيضًا (٣/ ١٠٩٥)، فهاهو الذهبي يسمي من ينتحل الحديث، وآل به الأمر إلى ما ذُكر، أنهم فجرة جهلة، فهل قال أحد: إن الذهبي يسب أهل الحديث وأئمة الجرح والتعديل؟!

ثم أين هم أئمة الجرح والتعديل الذين تكلمتُ فيهم، ووصفْتُهُمْ بأنهم هدامون غلاة...إلخ؟! هل وصفتُ شيخ الإسلام في هذا العصر سماحة الشيخ

ابن باز بهذا؟! أو وصفتُ محدِّث العصر صاحب الفضيلة الشيخ الألباني -رحمه الله- بشيء من ذلك؟! أو وصفتُ المربِّي المحنَّك، والعلامة الموفَّق صاحب الفضيلة الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- بإحدى هذه الكلمات؟! أو وصفتُ الزاهد، والداعية العلامة المجاهد شيخنا الوادعي -رحمه الله- بأنه صاحب هوى، وحظوظ نفس؟!! أو وصفت أحدًا من كبار العلماء العاملين في المملكة وغيرها - حفظهم الله تعالى- بشيء من ذلك؟! أو وصفت أحدًا من الدعاة الذين ساروا على نهج هؤلاء -بحق لا بادعاء خاوٍ- بأي عبارة ذميمة، أو فكرة سقيمة؟! كلا - ورب الكعبة-.

إذا كان هذا قد حصل مني في أحد من هؤلاء الأئمة وأتباعهم، فأين هو؟! وفي أي كتاب، أو شريط، أو مجلس، حصل هذا مني؟!

إنما تكلمت في قوم مسرفين في الجرح -وإن اعتُذر لبعضهم من جهة صلاح النية فقط- أو تكلمت في قوم أصحاب هوى مفسدين في الأرض، لا نعرفهم إلا في الفتن، وصد الناس عن سبيل الله، كما هو مجرب هنا وهناك، فلماذا هذا التهويش والتحريش المصحوبان بتزكية النفس، وإعطائها فوق قدرها؟! حتى أصبح من ينكر باطلكم الذي لا يغطيه ذيل، ولا يستره ليل؛ أصبح من المعتدين على الحديث وأهله سلفًا وخلفًا!! من الذي أعطاكم هذه المنزلة، التي جعلت الكلام فيكم، كلامًا في الدين وحملته من لدن الصحابة إلى الآن؟! ألا تعلمون أنكم تخطئون وتصيبون، وتجهلون وتعلمون، ومنزلتكم منزلة من يرد عليه الباطل أو الخطأ، ويُقْبَلُ منه الحقُّ؟! فلا حاجة لهذا الأسلوب الذي لا ينفق إلا على أعشى البصيرة، ومفلس الذخيرة، والله المستعان.

وقد أثبتت الأيام بعد ذلك صدق ما قلتُ فيهم، فقد اختلف أرباب وقادة هذه المجزرة، واعترف بعضهم بصحة ما قلتُ في مخالفه، مع أن اتهامي لهم بالغلو

ليس قاصرًا على بعضهم، بل هم جميعًا غلاةٌ، ورأسهم ربيع المدخلي هداه الله- اعترف ربيع بأن فالحًا حدادي، وأنَّ ذمِّي لهم كان صوابًا، مع أنه كان يعدُّ فالحًا آنذاك من أئمة الجرح والتعديل، فلماذا لا يقال له: إنك تسب أهل السنة بسبك فالحًا كما هي عادتهم -؟!

هذا وقد ذكرت في «قطع اللجاج» عدة نقولات عن الإمام الذهبي والشيخ مقبل وغيرهما في الطعن في بعض من ينتسب للحديث بجهل، فيقع في أمور تضر بالحديث وأهله، ومن ذلك أيضًا ما قاله العلامة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ -رحمه الله- كما في «مجموع فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم» (١/ ٢٠٠) في سياق ذمه لمن انتسب للأئمة قولًا، وخالفهم حالًا، فقال: «والذين ينتسبون إلى الحديث في هذا الزمن تَعَدَّوا الجادة، وتكلموا في الأئمة، ووقعوا في جهل وهوى». اهـ.

وأضيف هنا ما ذكره شيخ الإسلام كما في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٣) حيث ذكر أن من المنتسبين لأهل الحديث أقوامًا عندهم جهل وجُرأة وفظاظة، فقال رحمه الله بعد اعترافه بما عند بعض أهل الحديث من أخطاء في النظر والاستدلال وغير ذلك، وأن أهل الكلام يعيبونهم بذلك، ثم قال: «ولا ريب أنَّ هذا موجودٌ في بعضهم: يحتجون بأحاديث موضوعةٍ في مسائل الأصول والفروع، وآثارٍ مفتعَلَةٍ، وحكاياتٍ غير صحيحة، ويذكرون من القرآن والحديث ما لا يفهمون معناه، وربَّما تأوَّلوه على غير تأويله، ووضعوه على غير موضعه.

ثم إنهم بهذا المنقول الضعيف، والمعقول السخيف: قد يكفِّرون، ويُضَلِّلون، ويبدِّعون أقوامًا من أعيان الأمة، ففي بعضهم من التفريط في الحق، والتعِّدي على الخلق: ما قد يكون بعضه خطأً مغفورًا، وقد يكونُ منكرًا من

القول وزورًا، وقد يكون من البدع والضلالات، التي توجب غليظ العقوبات، فهذا لا يُنْكِرُهُ إلا جاهل أو ظالم، وقد رأيت من هذا عجائب». اهـ. ثم ذكر فضل أهل السنة على غيرهم مع وجود هذه الأشياء في بعضهم.

فهل يقول الشيخ ربيع: إنَّ ابن تيمية يطعن في السلفيَّة بطعنِهِ في بعض أهل السنة؟!!

بل إن الشيخ ربيعًا وصف السلفيين الذين يقلِّدون غيره بأنهم يقعون في الحكم بالطاغوت، كما في شريط: جلسة مع الشيخ ربيع: وجه (ب) وشريط «مناظرة عن أفغانستان» وجه (ب)!!

وهل انتساب الرجل للحديث -بلسانه- يجعله في حصانة ومنعة، فلا تناله سهام الحق إذا أخطأ أو انحرف؟! أليس الأئمة يرد بعضهم على بعض؟! إن هذا الرجل إذا وافقه أحد على قوله وإن نال أو تطاول على الكبار فلا يعدُّه حربًا على السلفية، وإن خالفه أحد ولو كان مُحِقًّا وإن بجَّل الكبار؛ فإنه عدوٌّ للسلفية!!!

وخلاصة الجواب على هذا الأمر ما يلي:

أنني لم أطعن في إمام من الأئمة -ولله الحمد- ولا فيمن اتبع طريقتهم في الحق، إنما طعنتُ في أناس تسوَّروا منزلة ليست لهم، فأفسدوا وهدموا، والمكذِّب لهذا عليه البرهان بأنني تكلَّمْتُ في أهل العلم الأفاضل.

لقد أثبتُّ أن بعض الأئمة كان يطعن فيمن ينتسب للحديث بالقول دون العمل، وهذه الحال نفسها التي نحن فيها، ولا نكير على من سلك مسلك السلف، الذين قد تكلَّم بعضهم فيمن انحرافه دون انحراف هؤلاء بكثير.

إنَّ رد الأئمة على من خالف منهم، ليس طعنًا في الدين وأهله، ما دام أن ذلك بالضوابط الشرعية، إنما هو جرح لفلان أو فلان، للحفاظ على صفاء

الشريعة، وفرق بين جرح رجل ينتسب للحديث، وبين الجرح في أهل الحديث قاطبة، والله أعلم.

إنني لم أهدر حسنات هؤلاء المخالفين، فلا أخرجهم من دائرة السنة، ولا أنفي عنهم ما عندهم من العلم والفضل، ولا أجحد مواقفهم في نصرة الحق، ولا أقبل خطأهم، بل أحذر منه بعد ما نصحتهم، فأبوْا، ولجُّوا في طغيانهم يعمهون، فماذا بقي؟!

* قال الشيخ ربيع - كما في (ص٢)-: «انظر إلى هذا الأسلوب العجيب، الذي اجتمع فيه عدد من القواعد: «حمل المجمل على المفصل» على طريقته، و«منهج الموازنات بين الحسنات والسيئات»، وقاعدته هذه التي يدافع عنها «نصحح ولا نهدم»، وقوله: «نريد منهجًا واسعًا يسع الأمة. إلخ».

قلت: أما «حمل المجمل والمفصل»، فالجواب ما تراه قريبًا- إن شاء الله- وهو جواب قائم على أدلة وبينات، لا على جعجعة وتُرَّهات!! وقد سميته بـ«الجواب الأكمل، على من أنكر حمل المجمل على المفصَّل»؛ يسّر الله نشره، والانتفاع به في الدنيا والآخرة.

وأما التفصيل في «منهج الموازنات»، فقد بينته بشيء من الاختصار في كتابي «السراج الوهاج»، وأقره عدد من كبار أهل العلم في هذا العصر، وأمَّا انتقاداتُ الشيخ ربيع على هذا الكتاب، فقد قُطع لجاجها بـ«قطع اللجاج»-ولله الحمد- وبينت في «قطع اللجاج»: أنَّ منهج الشيخ ربيع -سددني الله وإياه- في هذه المسائل مخالف للسلف والخلف، فأين جوابه العلمي على ذلك؟! وأين جواب من أقروا انتقاداته، وتابعوه على قوله، كالنجمي والجابري؟! ومع ذلك فمسألة الموازنات لها عندي تفصيل موسع سأذكره في موضعه -إن شاء الله عز وجل، ويسّر لي شيئًا من الوقت لذلك- فنظرة إلى ميسرة يا صاحب

الفضيلة!!!

وأما قاعدة «نصحح ولا نهدم»، فهاأنذا بصدد الرد على كلمات الشيخ المجردة عن الأدلة، أو الكلمات التي بينها وبين دليله عليها وادٍ أو أودية!!

وأما قولي: «نريد منهجًا واسعًا يسع الأمة»، فلا زلت أقوله -ولله الحمد- وقد بينت مرادي بذلك، كما في أشرطة «القول الأمين، في صد العدوان المبين»، وعندما سألني بعض مشايخ المدينة عن ذلك، فأعدت لهم ملخص كلامي الذي في الأشرطة، ولم يعترضوا على ذلك، بل نشروه في بيانهم الأول، الصادر بتاريخ ١٢/ ٣/ ١٤٢٣هـ - وذلك لما كان كثير منهم يدعي الإنصاف والثبات على الحق، لكنه هيهات هيهات، فإنهم إذا غضب الشيخ ربيع عليهم؛ ضاقت عليهم الأرض بما رحبت!!

وهذا نص كلامي في بيانهم: «المراد به أي: بهذا القول- عندي: أن منهج السلف يسع في كيفية تعامل أهل السنة بينهم البين، ويسعهم مع مخالفيهم، بالضوابط الشرعية، ولاءً وبراءً، وأما أن يُفهم من ذلك: العملُ بقاعدة «نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه»، فأبرأ إلى الله من ذلك، وفي كتبي وأشرطتي الرد على هذه القاعدة». اهـ.

فماذا بعد هذا البيان - يا فضيلة الشيخ-؟!

وكذلك يراد به أنه منهج شامل لجميع نواحي الحياة، ليس منحصرًا في الجرح والتعديل، أو الردود على المخالفين فقط، بل كل من أراد علما؛ فهو عند أهل السنة، ومن قويت نفسه للعبادة؛ فعلى منهج أهل السنة، ومن أحب تعليم الناس أو الخروج للدعوة؛ فبطريقة أهل السنة، وقُلْ نحو ذلك في الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والقصص والمواعظ، والتأليف والتصنيف. إلى غير ذلك، وسياق كلامي -مجتمعًا ومفترقًا- يدل على هذا كله، ولله الحمد.

ثم أليس الشيخ ربيع هو الذي قال في رسالته «**تنبيه أبي الحسن، إلى القول بالتي هي أحسن**» (ص٤٠) تعليقًا على قول الغلاة: «إن أبا الحسن يريد أي: بهذه الكلمة- منهجًا جديدًا يدخل فيه جميع الطوائف من تبليغ وإخوان وقطبية ومغراويين وعرعوريين». اهـ.

فقال الشيخ معلقًا في الحاشية: «وأقول أنا: إن كان أبوالحسن يريد بهذا المنهج الواسع: المنهجَ الإسلاميَّ الذي يهتم بالقضايا كلها، عقائديًّا، وسياسيًّا، ومعاملاتٍ، وعلاقة الفرد بالفرد، وبالأسرة، وبالمجتمع، ومعالجة المشاكل التي تتصل بالناس في عقائدهم ومناهجهم؛ فحبذا، وإن كان يريد أن منهج السلفيين مثل منهج الإخوان: يسع الروافض والخوارج وغلاة الصوفية وغيرهم من أهل الضلال؛ فالقول به والدعوة إليه في غاية الخطورة، وأرجو أن أبا الحسن لا يريد ذلك». اهـ.

فها أنت -أيها الشيخ - تحتمل لهذه الكلمة احتمالين، أحدهما حسن، والآخر قبيح، ثم إنك نزَّهتني -آنذاك- عن المعنى القبيح، بقولك: «وأرجو أن أبا الحسن لا يريد ذلك» فما هو الجديد الذي طرأ عليك، حتى حَشَرْتَ هذه الكلمة في جملة ما تنتقده عليَّ؟!! الجواب يعرفه كثير من الناس، والحمد لله رب العالمين.

هذا، ولو فرضنا أن الشيخ لم يقل هذا، ولم يقل بعض أهل المدينة ما قالوه، أليس منهج الرجل وعُرْفه وكلامه الآخر، ومواقفه الأخرى، بل سياق كلامه، كل ذلك يبين مراده؟! والجواب: بلى، وسيأتي هذا مفصَّلًا إن شاء الله تعالى - في مسألة المجمل والمفصل، ﴿فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقٌّۖ وَلَا يَسۡتَخِفَّنَّكَ ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ ۝٦٠﴾ (الروم: ٦٠).

وأيضًا: فمن المعلوم -عند أهل العلم والإنصاف- أن الكلمة إذا كانت

محتملة، فسئل عنها صاحبها، فكشف عن مراده بمعنى حسن؛ فإن العبرة بالمعاني، لا بمجرد الألفاظ، وقد قال **شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في «الرد على البكري»** (١/ ٢٦٣): «وما زال أهل العلم إذا انتهى النزاع بينهم إلى الألفاظ، مع اتفاقهم على المعاني؛ يقولون: هذا نزاع لفظي، والنزاع اللفظي لا اعتبار به، يستهينون بالنزاع في الألفاظ، إذا وقع الاتفاق على المعاني التي يعقلها الأيقاظ، ولكن من كان نزاعه لفظيًا، وأوهم الناس أن النزاع فيما يتعلق بالأصول، ويجعل ذلك من مسائل سب الرسول؛ عُلم أنه ظلوم جهول، وإن كان مصيبًا في الإطلاق، فكيف إذا كان ضالاً مفتريًا في اللفظ والمعنى جميعًا». اهـ.

فما أشبه هذا الكلام -في كثير منه- بالحال الذي نحن فيه اليوم، فسبحان الله، الذي جعل لكل قوم سلفًا!!

* ثم قال الشيخ ربيع - هدانا الله وإياه-: «ألا تراه يقول: لكن ما نصحح الأخطاء بهدم الأشخاص، صحيح، رجل عنده خير، وزل زلة أو زلات؛ نصحح ما عنده، ولا نهدمه، ولا نهدم الخير الذي عنده، إذا كان واقفًا أمام العلمانيين، أو المنحلين، أو دعاة الانحلال والتحلل». اهـ.

قلت: فأنت ترى الشيخ - عافنا الله وإياه- لم يأت بكلامي الذي صدَّر به رسالته كاملًا هنا، وذلك -فيما يظهر- لأمر مريب؛ لأنه يتهمني بأنني أدافع عن الصوفية والروافض والحزبيين من الجماعات الموجودة اليوم، فلو أكمل كلامي، لانكشف بطلان اتهامه!! ومن هنا يجد في هذا البتر -المؤقت- ما يموه به على القارئ!! ولذلك قال بعد ذلك مباشرة: «فهل هذا الكلام يقوله السلف؟! فإذا كان هؤلاء حربًا على المنهج السلفي وأهله، فهو منهج ضيق، ويثير الفتن بين المسلمين، ويفرق جمعهم، وعلماء هذا المنهج جواسيس، وعملاء، وخونة،

وأتباع ذيل بغلة السلطان، إلى آخر التشويهات التي يشيعونها في كل المجالات التي يخوضونها . . .». اهـ.

فأقول: تتمة كلامي التي لم يذكرها الشيخ، هو قولي: «. . .أو كان واقفًا أمام الصوفية، أو كان واقفًا أمام الروافض، أو كان واقفًا أمام الحزبيين المشوِّهين للدعوة السلفية، وزل زلات؛ هذا لا نهدمه، ونصحح هذه الأخطاء». اهـ.

فقولي هذا يُخرج من رمى علماء المنهج السلفي -حقًّا- بأنهم عملاء وجواسيس، وأتباع ذيل بغلة السلطان. . .إلخ، ويُخرِجُ من كان منهجه يسع الروافض وغلاة الصوفية، فهذا يوضِّح لك -أخي القارئ- أن في إسقاط هذا الرجل لهذا الجزء من الكلام، ما يدل على أن وراء الأكمة ما وراءها، فواعجباه ثم واعجباه، ثم واغوثاك يارب!!

* وقول الشيخ: «فهل هذا الكلام يقوله السلف؟!»، أقول: نعم، وقد سبق من كلام الذهبي وابن القيم -رحمهما الله تعالى- وغيرهما من أهل العلم المعاصرين نقل ما يدل على ذلك، بل سبق ما نقله الشيخ عبداللطيف عن الإمام أحمد، فارجع إليه.

قال الشيخ: «ونقول: لما كان المعتزلة يواجهون الملاحدة والفلاسفة والروافض، فهل قال علماء السنة من هذا الكلام الذي قاله أبوالحسن. . .؟!».

الجواب: أذكِّر القارئ اليقظ بأن قولي: «نصحح ولا نهدم» في أهل السنة لا في أهل الاعتزال والضلالات والأهواء.

وأيضًا: فالعلماء قد اعترفوا بحسنة الأشاعرة في ردهم على المعتزلة، وكذلك

اعترفوا بما عند المعتزلة من خير في ردهم على الفلاسفة والروافض وهذه حالات طارئة لسبب شرعي، والأصل عدم ذِكْر ذلك بدون ظلم لهم - وقد ذكرت طرفًا من ذلك في «قطع اللجاج»؛ فلا حاجة لإعادة ذلك، فارجع إليه في «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام (٣ / ٣٤٨ ٣٤٩)، (٤ / ١١)، (٥ / ٥٥٧ ٥٥٨)، (١٣ / ٩٥ ٩٩)، و«درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ١٠٢، ١٠٠)، «ومنهاج السنة النبوية» (٤/ ٣٨، ١٣٥)، وانظر كلام أحمد في «السنة للخلال» (١/ ٣٨٠/ ٥٣١)، وكلام الشيخ ابن باز في «مجلة البحوث الإسلامية»(١٠/ ٢٩٩)، وغير ذلك مما يدل على أن الشيخ ربيعًا لم يستفد من هذه النقولات، التي جمعتها بين يديه، ففي هذه المواضع بيان أن من حسنات بعض المخالفين الرد على أهل البدع الذين وقعوا فيما هو أشد من بدعتهم، وانظر أيضًا «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» للشيخ ابن باز -رحمه الله- (٣/ ٣٦ وما بعدها).

فما عسى أن يقول الشيخ ربيع بعد هذه النقولات عن شيخ الإسلام ابن تيمية؟ فهل سيقول: «مميع»، أو «صاحب موازنات»، أو «جاهل بمنهج السلف»، أو «يفتح الباب لأهل البدع»، أو «حزبي متستر»، أو«أضر على الإسلام من اليهود والنصارى». ، أو غير ذلك من بضاعته التي لا تنفق إلا على من حُرم الاطلاع على هذه النصوص السلفية، والأدلة المرضية؟!!

ثم ذكر الشيخ أن من يدعي الوقوف أمام العلمانيين والإباحيين هم الإخوان والقطبيون والسروريون وأشباههم، وهذا يدل على أن بتره السابق أخل بكلامي، فلابد من الرجوع إلى كلامي تامًّا.

ثم تساءل الشيخ، فقال: «ثم هل السلفيون لا يقفون في وجه العلمانيين والروافض. . إلخ؟!».

وجوابي: أن السلفيين -حقًّا- هم الذين يقفون في وجه أهل الكفر والأهواء

وقفات صحيحة، قائمة على العلم والبصيرة في الدين، مع الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، وهم حقًّا الذين لهم تأثيرهم على الباطل وأهله، لا أهل الإفراط أو التفريط، الذين ربما تأثروا بأهل الباطل، أو بالغوا في الإنكار كما هو حال الغلاة - فجرّوا على الدعوة شرًّا، أو لم يهتموا إلا بتفتيت الصف السلفي، بسبب قضايا اخترعوا لها كيفية معينة، ووالوا وعادوا عليها، فسلكوا مسلك أهل الأهواء بذلك، مع ظنهم أنهم يحسنون صنعا، وانظر «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٤٨-٣٤٩).

وعلى كل حال: فقد ذكر الشيخ -هدانا الله وإياه- في هذه الفقرة الثالثة كلامًا في فهمه قلق وتشويش، مثل قوله: «فإذا كان هؤلاء حربًا على المنهج السلفي وأهله؛ فهو منهج ضيق. .إلخ»، وكذلك ذكر كلامًا حَمَلَهُ عليه بَتْرُهُ لكلامي، وذلك مثل قوله: «وهل الإخوان المسلمون لا يتحالفون مع العلمانيين والشيوعيين. .إلخ»، ثم ذكر كلامًا ما أدري ما وجه إدخاله هنا، وهو قوله: «ثم هل الإخوان والسروريون ساكتون عن الطعون والتشويه للسلفيين. .إلخ؟!»، فما وجه هذا هنا؟! وأما الواقع فإن الإخوان ومن جرى مجراهم في مخالفة المنهج السلفي يشوّهون الدعوة السلفية في عدة قضايا- كما سبق أن أشرت إلى ذلك في كلامي الذي نقله الشيخ في صدر رسالته هذه!!

وقوله: «وهل يكفي أن نشير إشارة سريعة، إلى أفاعيلهم الشنيعة. .إلخ»، لا أدري أين موضع هذه الإشارة التي يعنيها الشيخ؟! وعلى كل حال: فردودي عليهم كثيرة، وليست بالإشارات السريعة يا صاحب الفضيلة!!ولوجمعتَ ردود أتباعك، وقارنتها بما كتبتُ وسَجَّلْتُ؛ لرأيتَ الحق واضحًا، لكن الأمر كما قيل:

وعينُ الرضا عن كلِّ عيبٍ كليلةٌ كما أنَّ عين السُّخْطِ تبدي المساويا!!

ثم إن الرد على المخالف قد يكون مبسوطًا في موضع، مختصرًا في موضع آخر، ولم يوجب الله علينا أن نرد على المخالفين - ومن جملتهم الشيخ ربيع وأذنابه - بطريقة الشيخ؛ فخير الهدي هدى محمد ﷺ، والخير كله في اتباع من سلف، وخير الأمور السالفات على الهدي!!

* ثم ذكر الشيخ: أن السلف كانوا يُسْقِطُون الرجل الذي يزل زلة واحدة في العقيدة، فهل هؤلاء هدامون مفسدون، أعداء الدعوة السلفية؟!

والجواب: أن السلف الكرام حاشاهم من نسبة القبيح إليهم، فلله درّهم، وعلى الله أجرهم، فهم حملة الدين ونقلته، ورواته وأَمَنَتُهُ، من أجله هجروا الأوطان والخلان، وميزوا الصحيح من الكذب والبهتان، فأسأل الله أن يجزيهم عنا خير ما جزى الصديقين والصالحين.

لكن الخطأ مردود حيثما كان، وفَرْقٌ بين السلف وبين بعض من ينتحل مذهبهم اليوم، كالفرق بين السماء والأرض!!.

وأيضًا: فإطلاق الشيخ بأن السلف كانوا يسقطون الرجل إذا زل زلة في العقيدة؛ غير مسلَّم به، فقد سبق عن الشيخ نفسه: أن هذا الإطلاق مذهب الخوارج، وأنه المذهب الحدادي النجس، فكيف يطلق هذا القول هنا!!

نعم في المسألة تفصيل معروف، لكن هذا الرجل إذا كان في صدد الرد على طائفة ما أصّل أصولًا، فإذا رد على أخرى، نقض ما كان قد أبرمه وعقده، واستدل بأدلة الطائفة الأولى التي كان ينكرها من قبل، وتنكَّر لأدلته ضد الطائفة الأولى، ولا أدري أهذا منه ذهول إلى هذا الحد، أم شيء آخر، والمهم التهويش في الميدان، وإظهار أنه المدافع عن السلفية، ولو كان كالتي نقضت غزلها من بعد قوةٍ أنكاثًا؟! والله المستعان.

هذا، وقد اختلف الصحابة في مسائل عقدية علمية؛ كرؤية النبي ﷺ ربه في المعراج، ولم يسقط بعضهم بعضا؛ فقد قال شيخ الإسلام- كما في «مجموع الفتاوى» (١٩/ ١٢٣)-: «وتنازعوا -أي الصحابة- في مسائل علمية اعتقادية؛ كسماع الميت صوت الحي، وتعذيب الميت ببكاء أهله، ورؤية محمد ﷺ ربه قبل الموت، مع بقاء الجماعة والألفة». اهـ. وبنحوه في (٢٤/ ١٧٢)، وانظر: «الدرر السنية» (١٠/ ٢٤٦).

وقال شيخ الإسلام أيضًا -كما في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٠٢)-: «وليست هذه المسألة -يعني مسألة رؤية الكفار ربهم يوم القيامة- فيما علمت مما يوجب المهاجرة والمقاطعة؛ فإن الذين تكلموا فيها قبلنا، عامتهم أهل سنة واتباع، وقد اختلف فيها من لم يتهاجروا ويتقاطعوا، كما اختلف الصحابة رضي الله عنهم والناس بعدهم في رؤية النبي ﷺ ربه في الدنيا، وقالوا فيها كلمات غليظة؛ كقول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: «من زعم أن محمدًا رأى ربه؛ فقد أعْظم على الله الفرية!!»، ومع هذا، فما أوجب هذا النزاعُ تهاجرًا ولا تقاطعًا، وكذلك ناظر الإمام أحمد أقوامًا من أهل السنة في مسألة الشهادة للعشرة بالجنة، حتى آلت المناظرة إلى ارتفاع الأصوات، وكان أحمد وغيره يرون الشهادة، ولم يهجروا من امتنع من الشهادة،إلى مسائل نظير هذه كثيرة». اهـ. فأين هذا مما يفعله هؤلاء الغلاة من إشاعة الفاحشة بين المؤمنين؟!!

ولعل الشيخ ربيعًا - عندما يرى هذه النقولات التي ترد إطلاق القول بسقوط من خالف في العقيدة، - يقول: أنا أعني كذا، وأقصد كذا، فلماذا لم يقبل من غيره مثل هذه الاعتذارات؟! ولماذا يمنع من حمل المجمل على المفصل، إذا ظهرت قرينة لذلك؟! مع أنه ليس للشيخ هنا سياق يدل على ما يقوله أصلًا!!

فالشاهد: أن الشيخ لولوعه بالإسقاط للمخالف، أطلق في موضع التقييد،

ونسب إلى السلف-بإطلاق - قولًا غير سديد، والله أعلم.

ثم استدل الشيخ بفعل عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مع صَبيغ بن عِسْل، وأن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ جمع له بين عدة عقوبات، وهي: ١- السجن، ٢- الضرب، ٣- النفي، ٤- الأمر بهجرانه سنة، حتى ظهر حُسْنُ توبته، وقال: «كم كان عند صبيغ من البدع والأصول الفاسدة؟!»، وذكر أنه لم ينكر هذا على الخليفة الراشد من ذلك العهد إلى يومنا هذا إلا الروافض، الذين يجعلون من فضائل الصحابة مساوئ». اهـ.

قلت: والجواب على الشيخ هنا من عدة وجوه -إن شاء الله تعالى-:

أ- هل صبيغ رجل من علماء السنة القائمين بالدعوة إلى الله، إلا أنه زل زلة واحدة، وعمر عامله بهذه المعاملة -وهذا هو موضع النزاع-؟! وقد سبق عن الشيخ موافقته لي على ذلك، بل جعل المخالف سالكًا مذهب الخوارج الحدادية!! فإن لم يكن هذا في موضع النزاع؛ فما وجه الرد بذلك عليَّ؟! وهل أنا أطلق القول بأن من وقع في بدعة -مهما كانت البدعة، ومهما كان هذا الرجل- فلا يُهْدَمُ؟! سبحانك هذا بهتان عظيم!!

أليس في كلامي الذي نقله الشيخ عدة قيود ترد هذا الإطلاق؟!.

ب- ما نقلته عن الأئمة السابقين، في التفصيل في التعامل مع من وقع في بدعة -بل ما نقلته عن الشيخ نفسه- يدل على أنهم ما فهموا من أثر عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وغيره ما فهمه الشيخ ربيع في هذا الموضع، فاللوم على الشيخ ربيع المخالف في فهمه لأهل العلم، لا على المتبع لهم.

ج- لماذا لا يقال: هذا من التعزير الذي رآه عمر، وهو خليفة راشد، له أن يفعل ما يدرأ المفسدة عن المسلمين؟! ولذلك فقد نفع الله صَبِيغًا بهذه المعاملة، وهل تُسوِّل لك نفسك -أيها الشيخ - أن تفعل هذا مع من خاصمك -وإن كان

صاحب حق، إلا أنك تهوّل وتهيِّج عليه -؟!!

د- الظاهر من حال صبيغ أنه كان يدعو إلى مقالته في الأجناد، وشاع أمره في الناس بذلك، حتى إنه بلغ أمره عمر، ولما علم به عمر، ورأى منه السؤال عن المتشابه؛ ظن أنه من الخوارج، الذين هم على بدعة مغلَّظة، فلما تأمله، ولم يجده كذلك؛ اكتفى بتعزيره عن قتله، وهذا كله لا يكون إلا بعد نُصْح لصبيغ من قبل أهل بلده وغيرهم، إلا أنه أصر على قوله، واستمر على حاله، حتى أدَّبه أمير المؤمنين عمر، وهذا لا خلاف فيه معكم، إنما الخلاف معكم، عندما نراكم تشيعون أخطاء الرجل السني في الناس، وتشهِّرون به، لتسقطوه، فإما أن يوافقكم على قولكم؛ وإلاَّ سعيتم في تشويهه والتشهير به بوسائل شتى، بل قد رأينا من استباح الكذب الصريح، وسلك في ذلك الطريق القبيح، بحجة أن هذا من باب التعديل والتجريح، فلا نامت أعين الجهلاء!!.

هـ- **وأيضًا**: فهل قال عمر: صَبِيغٌ خبيث مخبث خارج عن أهل السنة، وإنه أكذب أهل الأرض، أو أخبث من اليهود والنصارى، أو من لم يهجره؛ فهو من شر أهل البدع، وأضل من على وجه الأرض. إلى غير ذلك من الدعاوى التي تنبئ عن أمور مريبة، وأفهام عجيبة، والتي هي من أوليات الإسقاط عندكم؟!! والله المستعان.

و- فمما سبق يتضح أنه ليس في قصة عمر مع صبيغ ما يدل على أن السلف كانوا يسقطون الرجل السني لزلة واحدة، بمعنى أنهم كانوا يهدمون علماء السنة إذا زلوا زلة، وهذا موضع النزاع، فلا تخترعوا صورة للنزاع من عند أنفسكم، ثم تُقوِّلوا عباد الله ما لم يقولوا، ثم تحشدوا أدلة في غير موضعها، فابحث لك - أيها الشيخ- عن دليل آخر، وهاكم أقوال أهل العلم في هذه القصة:

- **قال الآجري في «الشريعة» (١/٤٨٤)** ط/ دار الوطن: «فإن قال قائل: فمن

يسأل عن تفسير: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا ۝١ فَٱلۡحَٰمِلَٰتِ وِقۡرٗا ۝٢﴾ (الذاريات: ١-٢)، استحق الضرب والتنكيل به والهجرة؟ قيل له: لم يكن ضَرْبُ عمر رضي الله عنه له بسبب هذه المسألة، ولكن لما تأدّى -أي تعدى- إلى عمر، ما كان يسأل عنه من متشابه القرآن، من قبل أن يراه، علم أنه مفتون، قد شغل نفسه بما لا يعود عليه نفعه، وعلم أن اشتغاله بطلب علم الواجبات، من علم الحلال والحرام؛ أولى به، وتطلُّب علم سنن رسول الله ﷺ أولى به، فلما علم أنه مقبل على مالا ينفعه؛ سأل عمر الله تعالى أن يمكنه منه، حتى ينكِّل به، وحتى يحذر غيره، لأنه راعٍ، يجب عليه تفقد رعيته في هذا وفي غيره، فأمكنه الله تعالى منه». اهـ.

فهذا الكلام يدل على أن الرجل قد ذاع صيته بهذه الأمور، ولا يكون التنكيل به إلا بعد النصح، والاستتابة وإزالة الأعذار، وإلا لزم الشيخ ربيعًا أن يفتي بتنكيل من كان فردًا سنيًّا مقدورًا عليه، ووقع في بدعة بهذا العقوبات الأربع قبل أن يُنْصَح، أو تقام عليه الحجة!! وفي هذا مخالفة لما عليه أهل العلم السابقون واللاحقون.

فإن قال: إن هذه العقوبات لا تكون إلا بعد النصح؛ **قلت:** وهل يخالف أحد في تعزير من يستحق التعزير بعد إصراره؟! وهل هذا هو موضوع النزاع؟!!

فإن استدل الشيخ ببعض أقوال للعلماء، ظاهرها الإنكار والتبديع والهجر لبعض من وقع في بدعة، بمجرد سماع العالم ببدعته؛ **فالجواب:** أن هذا ليس على إطلاقه، وإنما هي حالات فردية، بخلاف الجادة، وأن العلماء هؤلاء أفتوا بذلك: إما لعلمهم بقيام الحجة على هؤلاء، أو لعلمهم بحال المسؤول عنه، وهذا لا يكون قاعدة عامة؛ فقد قال شيخ الإسلام- كما في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢١٣)-: «وكثير من أجوبة الإمام أحمد وغيره من الأئمة، خرج على سؤال

سائل، قد علم المسؤول حاله،أو خرج خطابًا لمعين؛قد عُلم حاله، فيكون بمنزلة قضايا الأعيان، الصادرة عن الرسول ﷺ، إنما يثبت حكمها في نظيرها . ».اهـ.

ومن ذلك ما إذا خرج كلامهم مخرج الحكم على العموم أو الفعل، لاعلى المعين أو الفاعل.

فتأمل كلام شيخ الإسلام؛ الذي هو بوّابة علوم السلف، أو الجسر الذي تعبر عليه لعلوم السلف -فرحمه الله تعالى- وقد ذكر صاحب الفضيلة الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- في شريط: «على طريق الدعوة»في الجواب على أسئلة العشماوي وجه (أ) أن من لم يقرأ في كتب شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم، فإنه لم يفهم كلام السلف فهما جيدًا، فارجع إليه؛لتسمعه بنصه.

وقال ابن بطة في «الإبانة» (١/ ٤١٥-٤١٦) ط/ دار الراية: «وعسى الضعيف القلب، القليل العلم من الناس، إذا سمع هذا الخبر، وما فيه من صنيع عمر رضي الله عنه أن يتداخله من ذلك ما لا يعرف وجه المخرج عنه، فيستكثر هذا من فعل الإمام الهادي العاقل -رحمة الله عليه- فيقول: كان جزاء من سأل عن معاني آيات من كتاب الله عز وجل، أَحَبَّ أن يعلم تأويلها[١]؛ أن يُوجَع ضربًا، ويُنْفَى، ويُهْجَر، ويُشهَّر؟! وليس الأمر كما يظن من لا علم عنده، ولكن الوجه فيه، غير ما ذهب إليه الذاهب؛ وذلك أن الناس كانوا يهاجرون إلى النبي ﷺ في حياته، ويَفِدُون إلى خلفائه من بعد وفاته -رحمة الله عليهم- ليتفقهوا في دينهم، ويزدادوا بصيرة في إيمانهم، ويتعلموا علم الفرائض التي فرضها الله عليهم،

---

(١) فتأمل هذا، وتأمل قول الشيخ ربيع مستنكرًا ومهوِّنًا من شأن صبيغ: «كم كان عند صبيغ من البدع والأصول الفاسدة؟!! .» اهـ. وإن كان الشيخ ربيع لم ينكر صنيع عمر، بل أيده؛ فتجد أن فهم ربيع هو ذلك الفهم الذي يرده هؤلاء العلماء!!

فلما بلغ عمر -رحمه الله- قدوم هذا الرجل المدينة، وعرف أنه سأل عن متشابه القرآن، وغير ما يلزمه طلبه، مما لا يضره جهله، ولا يعود عليه نفعه، وإنما كان الواجب عليه حين وفد على إمامه؛أن يشتغل بعلم الفرائض والواجبات، والتفقه في الدين من الحلال والحرام، فلما بلغ عمر -رحمه الله- أن مسائله غير هذا؛ علم من قبل أن يلقاه أنه رجل بطال القلب، خالي الهمة عما افترضه الله عليه، مصروف العناية إلى ما لا ينفعه، فلم يأمن عليه أن يشتغل بمتشابه القرآن، والتنقير عما لا يهتدي عقله إلى فهمه، فيزيغ قلبه، فيهلك، فأراد عمر -رحمه الله- أن يكسره عن ذلك، ويذله، ويشغله عن المعاودة إلى مثل ذلك.

فإن قلت: فإنه قال: «لو وجدتك محلوقًا؛ لضربت الذي فيه عيناك» فمن حلق رأسه؛وجب عليه ضرب العنق؟! **فإني أقول لك**: مِنْ مثل هذا أُتِيَ الزائغون، وبمثل هذا بُلي المنفِّرون، الذين قصرت هممهم، وضاقت أعطانهم عن فهم أفعال الأئمة المهتدين، والخلفاء الراشدين، فلم يحسّوا بمواضع العجز من أنفسهم، فنسبوا النقص والتقصير إلى سلفهم؛ وذلك أن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قد كان سمع النبي ﷺ يقول: «يخرج قوم أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول الناس، يقرؤون القرآن، لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام، كما يمرق السهم من الرمية، من لقيهم؛ فليقتلهم؛ فإن في قتلهم أجرًا عند الله».

قال: وفي حديث آخر: «طوبى لمن قتلهم، وطوبى لمن قتلوه»، قيل: يا رسول الله، ما علامتهم؟ قال: «سيماهم التحليق»، فلما سمع عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مسائله فيما لا يعنيه؛ كشف رأسه، لينظر: هل يرى العلامة التي قالها رسول الله ﷺ، والصفة التي وصفها، فلما لم يجدها؛ أحسن أدبه، لئلا يُتَغالى به في المسائل، إلى ما يضيق صدره عن فهمه، فيصير من أهل العلامة الذين أمر النبي ﷺ بقتلهم، فحقن دمه، وحفظ دينه بأدبه -رحمة الله عليه ورضوانه- ولقد نفع الله صبيغًا بما كتب له عمر في نفيه، فلما خرجت الحرورية، قالوا لصبيغ: إنه قد خرج قوم

يقولون كذا وكذا، فقال: هيهات، نفعني الله بموعظة الرجل الصالح، وكان عمر ضربه، حتى سالت الدماء على وجهه، أو رجليه، أو على عقبيه، ولقد صار صبيغ لمن بعده مثلًا، وتردعة لمن نقّر وألحف في السؤال». اهـ. وانظر «ذم الكلام» للهروي(٤/ ٣١٥)، و«تفسير ابن كثير» (٤/ ٢٩٦).

ز- أي من وجوه الرد على استدلال الشيخ ربيع بهذه القصة: أن المسلمين قبلوا توبة صبيغ، بعد المدة التي رآها عمر، أما المخالفون فيرمون خصومهم -وإن بادروا بالتوبة إلى الله عز وجل لا إلى هؤلاء- بالزندقة، والتلون، واللف، والدوران، مع أن بعض مخالفيهم، لا يوجد له خطأ واحد في نظر هؤلاء الغلاة- إلا وله تأويل عند أهل العلم، ولا يلزم من ذلك المروق من السنة وأهلها، وأكثر هذه الأخطاء وأشهرها عبارات غير لائقة في حق بعض الصحابة أو غيرهم رضي الله عنهم مع حبهم والدفاع عنهم كبيرهم وصغيرهم - في كل محفل، مع إعلان التراجع عن هذه الأخطاء اللفظية، والشكر لمن كان سببًا في ذلك، وإن أساء كثير منهم في طريقة البيان!!

هذا، مع أن المخالفين يُغَطُّون عيوب مُقَلِّديهم بكل سبيل، بحجة أنهم يقبلون النصيحة إذا نُصِحوا، بخلاف من لم يقبل النصح في نظرهم -!! ويقبلون توبة سرية -إن سلَّمنا بوجودها- من مقلِّديهم عن أخطائهم المشهورة في الناس، وأما غيرهم فلابد أن تكون توبته عالمية!! وإن فعل؛ اتُّهِمَ باللف والدوران والزندقة والمكر والخداع، والدليل عندهم على ذلك: لماذا لم يتب قبل ذلك؟! فيا لله العجب من هذه الفتنة وتلك المهالك!!

فبهذا يتضح: أن قصة عمر مع صبيغ وتأديبه إياه، ليس فيها هدم لصبيغ بالكلية، بل فيها تقويم له، وقد كان -ولله الحمد- أما الذي عليه المخالفون، فإنه فساد بلا مرية؛ ولذلك فما أعلم رجلًا نفعه الله بهذه الطريقة، والله المستعان.

ثم ذكر الشيخ ربيع صنوفًا من التهاويل والاتهامات، بما لا فائدة من الالتفات إليها!!

قال الشيخ: (وماذا فعل علي والصحابة -رضوان الله عليهم- بالخوارج، وعندهم الخير الكثير، كما قال رسول الله ﷺ: «**يخرج في هذه الأمة قوم، تحقرون صلاتكم مع صلاتهم...» الحديث، ثم قال: وقال رسول الله** ﷺ: «**سيخرج في آخر الزمان قوم أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية...»** الحديث، وذكر روايات لهذا الحديث، ثم قال: «هؤلاء على منهج أبي الحسن: فيهم خير، وعندهم زلة، أو زلات، سبحان الله، أصحاب محمد يحقرون صلاتهم مع صلاتهم، وصيامهم مع صيامهم، ويقرؤون كتاب الله غَضًّا، إن الخير الموجود في هؤلاء، كثير جدًّا، ومع هذا: هم شر الخلق؛ لما فيهم من البدع، ولما فيهم من الفتن والشر. .»، وذكر أمر رسول الله ﷺ بقتلهم، ثم قال: «وهذا حق، وعدل، وعمل صالح، وجهاد في سبيل الله، لكن على قواعد أبي الحسن: هدم للخير الذي عندهم، وهدم لأشخاصهم. .».اهـ.

والجواب -إن شاء الله تعالى- من عدة وجوه:

أ- أنني لم أطلق القول بأن جميع من وقع في بدعة -مهما كانت بدعته- فإننا لا نسقطه، وما أظن الشيخ قد نَسِيَ ما نقله عني قبل قليل من قولي: «. . الأخطاء التي يقع فيها الرجل من أهل السنة تصحح. لكن ما نصحح الأخطاء بهدم الأشخاص»، وقولي: «. . ولا نهدم الخير الذي عنده، إذا كان واقفًا أمام العلمانية. والصوفية. والروافض. والحزبيين المشوهين للدعوة السلفية. .»، فهل بعد هذا كله -أيها الشيخ- تلزمني بأن قواعدي تدل على أن مقالتي هذه تشمل الخوارج أيضًا؟!.

ب- والخوارج وإن كان عندهم خير -قياسًا بالنسبة لبعض المبتدعة

الآخرين، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام، وقد سبق هذا عنه- إلا أنهم أصحاب بدع وفتن؛ ولذلك فقد مدح رسول الله ﷺ عليًا رضي الله عنه بقتالهم، فقال: «**تمرق مارقة من الدين، على حين فُرْقة من المسلمين، تقتلهم أدنى الطائفتين للحق**»، وغير ذلك مما ذكره الشيخ نفسه - كما تقدم- فكان شرهم أعظم من خيرهم؛ ولذا شرع رسول الله ﷺ قتلهم؛ فوجود خير عند مبتدع أو كافر، لا يلزم منه عدم قتله وقتاله، إذا كان ذلك يرضي الله عز وجل.

ج- هل يقال فيما ابتدعه الخوارج: زلة أو زلات، كما عبر به الشيخ ربيع؟! إنها طَوَامٌّ وأوابد وفواقرُ؛ فقد كَفَّروا أصحاب النبي ﷺ، أعني من كان منهم في العسكريْن، واستحلوا الدماء، فقتلوا أهل الإسلام، وتركوا أهل الأوثان، وكفَّروا من عصى الله عز وجل، ومنعوا الشفاعة لمن مات على كبيرة، وولَّدوا عقائد أخرى عند أتباعهم، فكيف يقال: هذه زلة أو زلات؟! وكيف أباح الشيخ لنفسه أن ينسب هذا القول إليّ؟!

والحق: أن هذا الذي قاله الشيخ هنا قريب من قوله في الخوارج، وكلامه في الأشرطة صريح بأن عقائدهم سلفية، وأنهم مثل الصحابة وخيار التابعين في العقيدة، من جهة الأسماء والصفات، وتوحيد العبادة، وفي بعض الأشرطة يطلق سلفيتهم في العقيدة، دون تفصيل، كما هو موضح في موضعه، ويطلق أنهم ما خالفوا أهل السنة إلا في مسألة أو مسألتين، يقول هذا بكل جرأة، مع ترقيقه أيضًا لهذه المسألة،أوهاتين المسألتين، كما هو ظاهر لمن سمع طريقته في عرض ذلك في الشريط!!

وهاك بعض كلامه في بعض أشرطته:

-فقد قال في شريط «لقاء مفتوح مع الشيخ ربيع» وجه (أ): «يعني هؤلاء الذين قاتلهم علي، كانت والله قواعدهم سلفية يا إخوتاه، ما كان عندهم قبور،

ولا تعطيل جهمية، ولكن كان عندهم انحراف سياسي في الحاكمية، جهّلوا الصحابة، وطعنوا فيهم، كفَّروهم، لم يعوِّلوا على أصحاب رسول الله ﷺ في شيء، ركبوا رؤوسهم، شذوا عن الأمة، سلوا عليهم السيوف، قتلهم أصحاب رسول الله ﷺ. . ». اهـ.

فتأمل تعداده هنا لعدة مصائب عند الخوارج- لا في مسألة واحدة!!- كما سيأتي بعد.

وفي شريط «الفرقة الناجية وأهل الأهواء» الوجه (ب) قال: «إن الخوارج الذين نزلت عليهم تلك الأحاديث، ما كان عندهم انحراف في أنواع التوحيد الثلاثة: توحيد العبادة؛ ما عندهم شرك، ولا بدع في باب توحيد العبادة، وما كانوا في باب الأسماء والصفات معطلة، ولا مجسمة، إنما كانوا مثل سائر المسلمين الموجودين في ذلك العصر من الصحابة وخيار التابعين، يشاركونهم في حسن المعتقد، وفي صحة المعتقد، في توحيد العبادة، وفي توحيد الأسماء والصفات، وتوحيد الألوهية، وانحرفوا بما قالوه في الصحابة من التضليل والتكفير في باب الحاكمية، فانحرافهم ينحصر في باب الغلو في الحاكمية، كما هو مشاهد الآن، من كثير من الجماعات». اهـ. فتأمل هذا العرض العجيب، والتهوين من عقائد الخوارج الأخرى!!

وفي شريط «التنظيمات والجماعات» (٢/أ) ذكر نحو ما سبق، وزاد: «. . الذين تعتبر عقائدهم السلفية أحسن من عقائد هؤلاء، الذين يتبعون سيد قطب، التبليغيين والإخوانيين، والله كانت عقائدهم أحسن حالًا من هؤلاء، فوالله إن هؤلاء أكذب من الخوارج، وأشد خصومة للعقيدة السلفية وأهلها من الخوارج والروافض». اهـ.

وفي شريط «الفرقة الناجية أصولها وعقائدها» (١/ب) قال: «يا إخوتاه،

الخوارج ضلّوا في الحاكمية، إمامهم ذو الخويصرة؛ كان دافِعُ اعتراضِهِ على رسول الله ﷺ: المال، كانوا عُبَّادًا زُهَّادًا، يقومون الليل، عقائدهم صحيحة، ما كانوا جهمية، ما كانوا عباد قبور، ولكن ضلوا في جانب واحد، وهو الحاكمية. . ».اهـ. وبنحوه في شريط «أثر الكتاب والسنة» وجه (ب).

وهو يستدل بهذا كله على أن الخوارج - على قلة مخالفاتهم للصحابة وخيار التابعين- قد جاءت الأحاديث بالتشريد بهم من خلفهم، وقتلهم شر قتلة، فكيف بكثير من الجماعات اليوم؟! فإنهم أولى أهل البدع بالتقتيل!! ولا شك أن هذا الإطلاق فيه ما فيه، ويفتح الباب لكثير من الذين لا يحسنون فهم الكلام الحسن -فضلًا عن القبيح- فيقعون في قتل أفراد هذه الجماعات، فحسبنا الله ونعم الوكيل، من مخالفة منهج العلماء، وسلوك منهج أهل الأهواء!! والله المستعان.

أرجع فأقول: فهل هذا الإطلاق: بأن الخوارج مثل الصحابة وخيار التابعين في العقيدة، إلا في مسألة الحاكمية، هل هذا الإطلاق صحيح؟! وهل أطلق ذلك السلف؟! ولو نظرت إلى النقل الأول من شريط «لقاء مفتوح. . »، لرأيته ذكرهم بعدة مخالفات، وفي مواضع أخرى يرقّق من هذا كله، ويبالغ فيما يسميه بمسألة «المنهج»، ويقرِّر أن خلاف الخوارج مع أهل السنة - الصحابة فمن بعدهم- لا صلة له بالعقيدة، إنما هو خلاف منهجي!!! وليت الشيخ إذا قرر أنه خلاف في المنهج؛ جعل الخلاف معهم في مسائل كثيرة، لا، ولكن قرر أن الخلاف في مسألة أو مسألتين!! فمن من العلماء سبقك بهذا الترقيق يا صاحب الفضيلة؟!

نعم، قد يذكر بعض العلماء الفرق بين الخوارج الأولين، ومن تبعهم من

فرق الخوارج بعد ذلك، فيبين أن الأولين كانوا أخف شرًّا ممن بعدهم، وهذا أمر مسلَّم به، لكن كونه يقول: «عقيدتهم كعقيدة الصحابة وخيار التابعين، في جميع أنواع التوحيد الثلاثة، وكذا فَهُمْ كذلك في منهجهم، إلا في مسألة أو مسألتين»!! هذا مالا أعلمه عن أحد من أهل العلم؛ فإن كان عند الشيخ مستند لذلك؛ فليحلني إليه، ثم يُنظر في صحة ذلك، وإلا، فنحمد الله عز وجل على العافية؛ مما ابتلي به كثيرًا من العباد.

وما ذكره الشيخ -مستدلًا به على دعواه المخترعة- من معاملة السلف لأناس كانوا من الأئمة في الحديث وغيره، ووقعوا في بدعة، فقام عليهم أهل السنة، ووسموهم بالبدع والضلال؛ كداود بن علي، وابن علية، ويعقوب بن شيبة في آخرين، إلامن تاب منهم:

فالجواب: أنه قد سبق أن كلامي ليس بمطلق، والذين وقعوا في بدعة التجهم أو الوقف في القرآن -الذي هو أحد صور التجهم- وعاملهم بعض الأئمة معاملة شديدة، كل هذا لا نزاع فيه عندي، مع مراعاة ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢١٣)، وقد سبق ذكره- وخلاصته: أن الأئمة إن أفتوا بهجر رجل؛ فهذا راجع لمعرفتهم أنّ في هجره المصلحة، وأن ما جاء من فتاوى الأئمة، فيما ظاهره الفتوى بالتبديع والهجر، دون مراعاة جلب المصالح ودرء المفاسد؛ فإنه خرج مخرج قضايا الأعيان، فارجع لما قال -رحمه الله- ولا شك أنه أدرى بفهم كلام السلف من غيره من المعاصرين؛ لذلك فنحن نرى الأئمة بعد ذلك لم يهدروا علم داود بن علي الظاهري، ويعقوب بن شيبة، فلو كان الموقف الصحيح: هجرهم، وحرق كتبهم، أو تحريم النظر في كتبهم، وهجر من لم يهجر كتبهم، وتبديع من قرأ في كتبهم. .إلخ كما هو أسلوب ربيع وأتابعه- لو كان هذا هو الموقف السلفي الصحيح؛ لما وصلتنا علومهم في هذا الزمان!!

ثم أليس الشيخ يدري أن السلف أخذوا العلوم من أهل البدع، وَتَلْمَذُوا عندهم، وحدَّثوا عنهم، وعدَّلوهم في باب الرواية، مع بيان بدعتهم -كل ذلك بشروط معلومة- فما معنى الإهدار والإسقاط والهدم الذي تريد أن تحتج عليه بصنيع أحمد وأهل الحديث في زمانه، مع ابن علية وداود ويعقوب بن شيبة، ثم تستدل بذلك على تشويه مخالفيك، ورميهم بأنهم أخبث من على وجه الأرض؟!

هذا كله إذا سلَّمنا بأن من تريد إسقاطه مبتدع، أَمَّا ونحن نراك حريصًا على هدم وإسقاط أهل السنة، الذين يردُّون قولك إذا خالف الحق، والذين لا يبالون بفتواك إذا كانت تقضي على أصول السلف من جذورها، أمَّا ونحن نرى ذلك رأي العين؛ فمعاذ الله أن نتبعك على إسقاط رجل صالح، ونسأل الله أن يعيننا على النصح والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وأن يغفر لنا ما تبعناك فيه أو تبعنا غيرك عليه بدون وجه حق، وأن يجعل ذلك كفارة لمن تكلمنا فيه بغير حق.

وهذا الإمام أحمد، قد كُلِّم في بعض الناس، وكان الطعن في بعضهم صحيحًا، وفي البعض الآخر ليس بصحيح، وأحمد -رحمه الله- عمل بما يعلمه، ولم يقل مخالفوه: مميع، أو حزبي متستر، أو غير ذلك من كنائز ذاك الكيس الربيعي المعروف!!

فقد جاء في «تهذيب التهذيب» (٦/ ١٩٧) ترجمة عبدالرحمن بن صالح الأزدي العتكي أبي صالح الكوفي: «قال يعقوب بن سفيان المطوعي: كان عبدالرحمن بن صالح رافضيًّا، وكان يغشى أحمد بن حنبل، فيقرِّبه، ويُدْنيه، فقيل له فيه، فقال: سبحان الله، رجل أحبَّ قومًا من أهل بيت النبي ﷺ، وهو ثقة». اهـ.

فلم يقل أحد لأحمد: أنت تميِّع الموقف السلفي الصحيح مع أهل البدع؟! وانظر هذا الموقف بسنده الصحيح في «تاريخ بغداد» للخطيب (١٠/ ٢٦٢)،

وفيه زيادة: «رجل أحب قومًا من أهل بيت النبي ﷺ، نقول له: لا تحبهم؟! هو ثقة». اهـ.

وفي «النبلاء» (٩/ ٥٧٠) ترجمة عبدالرزاق الصنعاني: «قال عبدالله بن أحمد: سألت أبي: أكان عبدالرزَّاق يُفْرِط في التشيع؟ قال: أما أنا، فلم أسمع منه في هذا شيئًا، ولكن كان رجلًا يعجبه أخبار الناس، أو الأخبار». اهـ.

وقد اتَّهَمَ عبدَ الرزاق جماعةٌ، حتى قال أبوزرعة الرازي: ثنا عبدالله بن محمد المسندي، قال: ودعت ابن عيينة، فقلت: أتُريد عبدالرزاق؟ قال: «أخاف أن يكون من الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا».

ومع ذلك فعلم عبدالرزاق مشهور في الأمة، على ما وسمه بعضهم بالبدعة، فليس كل من وُسِم بالبدعة، أسقطه السلف، يا صاحب الفضيلة!!

وفي «النبلاء» (١٠/ ٥٨) ترجمة الإمام الشافعي -رحمه الله- لما قال أحمد: «وقد جالسناه الأيام والليالي، فما رأينا منه إلا كلَّ خير، فقيل له: يا أبا عبدالله، كان يحيى وأبوعبيد لا يرضيانه -يشير إلى التشيع، وأنهما نسباه إلى ذلك- فقال أحمد بن حنبل: ما ندري ما يقولان، والله ما رأينا منه إلا خيرًا».

قال الذهبي: «من زعم أن الشافعي تشيع؛ فهو مفتر، لا يدري ما يقول». اهـ.

فهذا يدل على أن أحمد قدَّم علمه على علم غيره، والواقع يشهد لما قال أحمد، فأين يحيى وأبوعبيد من الشافعي في جلالته وعلمه وعموم الانتفاع به؟!

فليس كل من تُكلِّم فيه؛ أسقطه أهل السنة، فإنهم لا يسقطون الرجل إلا ببينة عادلة، يستحق بها السقوط، فإن خالف أحد منهم باجتهاده هذا الأصل؛ رَدَّ عليه غيره، فلا حاجة لهذا التهويل، الذي أفسد الكثير ممن لا يحسن فهم كلام أهل العلم، وأصبح مشغولًا بقوله: سقط فلان، أو فلان سيُسقط فلانًا إن لم

يرجع، أو ستناله السهام، فيسقط، وندفنه، وننتهي من أمره، أو نغلق ملفّه، أو نغسل أيدينا منه - مع أنهم لا يغسلون أفواههم من الطعن فيه مع ذلك -.
إلى غير ذلك من الأماني الكاذبة، والأحلام الذاهبة، التي صادرت كثيرًا من العقول والأفئدة، والله المستعان.

* ثم هوَّل الشيخُ -كعادته- بما لا يستحق الالتفات إليه في هذه التهاويل، وتلك الأقاويل؛ فقد أبان لنا عن ضعف فهمه لمعتقد المرجئة الغالية، أو غير الغالية، وقاس قياسًا فاسد الاعتبار على ذلك، فليرجع لكلامه، فلا طائل من وراء نقله هنا!!

إلا أنني أقول: إن الشيخ يصف مخالفيه بأنهم من غلاة المرجئة، بحجة أنهم يعظِّمون فلانًا، فهل يقره العلماء على هذا الوصف؟! ألم يكن هناك متعصِّبون في المذاهب للعلماء، ومتعصِّبون للعُبَّاد والملوك والنبلاء على مدار التاريخ؟! فهل وصف أحد من العلماء هؤلاء المتعصبين بأنهم غلاة المرجئة؟! إن المرجئة فرقة تاريخية، لها عقائدها، ومقالاتها، فَوَصْفُ من لم يقل بقولهم بأنه منهم أو من غلاتهم؛ خروج عن منهج العلماء في ذلك، فتأمل، والله أعلم.

* ثم وجّه الشيخ بعض الأسئلة عن موقف الإخوان المسلمين من كتب سيد قطب وآخرين يسلكون مسلكه في أمر الحاكمية، وكذلك عن موقفهم من الفتنة الجارية في عدة أماكن من العالم، مثل أفغانستان، والجزائر، وكذا سأل عن موقفهم من الكتب التي ترد على سيد قطب، وتنتقدهم في ضلالاتهم، ثم قال: «وأنا أريد الجواب على هذه الأسئلة من أبي الحسن، فإن عجز؛ عرف الناس حقيقة أبي الحسن، وحقيقة قواعده ومناهجه». اهـ.

ولا يكاد ينقضي عجبي من هذه الأسئلة العقيمة؛ وذلك لأن كلامي معروف تجاه ما عليه الإخوان المسلمون من طَوَام وأوابد في عدة أمور- وقد رددت على

كثير من ذلك على وجه التفصيل، وموقفهم مما سأل عنه الشيخ -في الجملة- مواقف مخزية مردية، وأمَّا الأفراد: فمنهم من هو كذلك، ومنهم من هو دون ذلك، ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ (فاطر:١٨)، و«الأعمال بالنيات»، وقد سبق كلامي المفصل في «**الجواب الجلي، على المشايخ الجابري والسحيمي والمدخلي**»، وبينت هناك أن منهج الإخوان والقطبيين منهج مبتدع حزبي، وأما الأفراد، فكلٌّ يُحكم عليه بما يستحق، فما هو الجديد الذي يريده الشيخ؟!

ثم إنني وإن كنت لا أرتضي منهج الإخوان منهجًا؛ إلا أنني لا أقر الشيخ ربيعًا في كل انتقاداته على خصومه، فالحق مقبول، والباطل مردود، على القريب والبعيد.

وأما موقفي ممن أثار الفتنة في عدة أماكن من العالم: فهو إنكارُ ذلك، والبراءة من فعله ومنهجه، والتحذير من الفعل والفاعل.

وموقفي من الكتب التي تَرُدُّ على سيد قطب:

أن فيها ماهو حق، وفيها ما هو تجاوز وإسراف؛ فالحق مقبول من صاحبه، ويُشكر عليه، والباطل مردود، ويُستغفر لمن قاله قاصدًا وجه الله عزوجل، وأنا أحد من يحذِّر من كتبه؛ إلا لمتأهل يُؤْمَن عليه من الافتتان بها.

فها هي أجوبتي على أسئلتك، فهل عرفت حقيقتي وحقيقة قواعدي ومناهجي؛ التي ستظهر من خلال الجواب على هذه الأسئلة؟!!والله المستعان.

وبهذا أكون قد انتهيت من الرد على رسالة الشيخ ربيع المذكورة، وقد ظهر الحق للمنصفين، وبان لنا أن الرجل يسير في طريق مظلم، ويهدم ما عليه العلماء، ويُفسد ما أصلحه المصلحون من حيث لا يشعر -في هذه المسائل - ألا فليُؤخذ على يديه!! وإن كان هناك من يُحْسِن بمنهجه الظن؛فإني أقول ما أقول

تقربًا إلى الله عزوجل، والأيام بيننا ﴿فَسَتَذْكُرُونَ مَآ أَقُولُ لَكُمْ وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٤٤﴾﴾ (غافر: ٤٤).

هذا، وأسال الله العلي العظيم، رب العرش الكريم، وأتوسَّل إليه بكل وسيلة صالحة، أن يجعل هذا العمل مباركًا، خالصًا لوجهه الكريم، يقيم به حقًّا، ويزهق به باطلًا، وأن يدرأ به عني وعن والديَّ وأهلي وإخواني الذين ساعدوني فيه خِزْيَ الدنيا والآخرة.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلَّم تسليمًا كثيرًا مباركًا

كتبه:

أبوالحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني

دار الحديث بمأرب

ليلة الثلاثاء ٩ شعبان ١٤٢٣هـ